السكرتارية العامة للحكومة

اجتماعات : ٥

محضر

اجتماعات السيد الرئيس
والسادة الوزراء

يوم الاحد ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٦١

اكتوبر سنة ١٩٦١

محضـــر
اجتماع السيـد رئيس الجمهوريـــــة
مع هيئـة الـــــوزارة
يوم الأحـــد ٢٩ أكتوبـــر ١٩٦١
الســـــاعة ٧ مســـاء
٣٠

استأنف السيد الرئيس جمال عبدالناصر اجتماعه بالسادة نواب رئيس الجمهورية والوزراء ونواب الوزراء فى تمام الساعة السابعـــة والنصف مساء يوم الأحـــد الموافق ٢٩ أكتوبر ١٩٦١ بالقصـــر الجمهورى بالقبـــة .

وقام بأعمال سكرتارية الجلسة السيد/ عبدالسلام بدوى سكرتير عام حكومة الجمهورية العربية المتحـــدة .

السيد الرئيس : نستأنف المناقشة .

السيد المشير عبد الحكيم عامر : لقد تكلمنا فى الجلسة الماضية عن المبادئ الرئيسية .. التى اشار اليها السيد الرئيس على أنها نقط الابتداء فى العمل .. وفى الواقع هى نقطة الابتداء .. وتبنى عليها الخطة العامة للمجتمع فى جميع الميادين .. سواء منها العاجلة للشعب .. أو التى تستغرق وقتا فى البحث .. ولازالت النقطة الرئيسية هى تحديد نظامنا .. وتحديد اعداء هذا النظام .. وهو النظام الاشتراكى .. ومن هذا الابتداء .. يلزم تحديد وضع نظامنا فى الماضى .. حتى نخرج بصورة عن الجهاز السياسى الذى سيكون له السلطة .. أو الجهاز الشعبى الذى سيعمل فى التوجيه أو النقد أو الرقابة .. هذه النقطة بالذات .. نقطة رئيسية .. ونقطة انطلاق .. وفى رأيى الشخصى .. أن أعداء الشعب .. ما نطلق عليهم اسم .. " الرجعية " .. ولابد أن يعزل أعداء الشعب عزلا كاملا عن العمل السياسى .. بعد تحديد هؤلاء الرجعيين .. ثم الانتهازيين .. يبعدوا ايضا عن العمل السياسى .. وبهذا تكون الخطوة التالية واضحة .. بمعنى .. يزاول الشعب سلطاته فى تنظيم شعبى منتخب .. اذن أول عمل هو تحديد أعداء الشعب بالدرجة الأولى .. والاقطاعيين الذين حددت ملكيتهم عام ١٩٥٢ أو الذين صودرت أملاكهم .. ثم من أعتقل أثناء الثورة أو من حكم عليهم من محاكم الشعب أو محكمة الثورة أو المحاكم الأخرى فى قضايا الشيوعية مثلا .. ثم من طبقت عليهم القرارات الاشتراكية الأخيرة .. وهذه تحتاج الى تفصيل اكثر .. لأنه قد تنطبق هذه القرارات على بعض أصحاب الأسهم فى الشركات المؤممة .. وبعد هذا .. يسير النظام الاشتراكى .. ويعتمد على الفئات الطيبة .. والمثقفين والمهندسين والعمال والفلاحين والطلبة .. والطبقات التى تعتبر طبقات متوسطة والتى تعمل فى الأعمال الحرة .. والنقابات المهنية .

وأقصد بالرجعى أو الاقطاعى ذلك المنحرف، أو الذى يعمل ضد الثورة .. وبهذا يوجد التعصب للنظام الاشتراكى فى قلوب الناس .

السيد / موسى عرفه : لى استفسار بسيط جدا لو سمحتم .. ما هى الحكمة من ادراج التجار الصغار ضمن فئة الاشتراكيين .. مع انهم بمرور الوقت ينتقلون الى فئة كبار الرأسماليين ؟

السيد الرئيس : ان هؤلاء التجار الصغار ضمن الفئة التى نطلق عليها "البرجوازية الوطنية" .. وهى الملكية التى لا تقوم على الاستغلال .. فهناك فرق بين من يملك "عمارة" وبين شخص مثل فرانسوا تاجر .. فمالك العمارة لا يأخذ ناتج عمل اناس آخرين لأنه لا يوجد لديه عمال يحصل على أرباح نتيجة عملهم ، وعلى ذلك فهناك صناعات صغيرة من الممكن أن نعتبرها غير مستغلة ، ولكن أصحاب مثل هذه الصناعات يحصلون على أرباح وفوائد لرأس مالهم ، وقد تتحول ملكيتهم فى يوم من الأيام الى ملكية مستغلة لأن كل شخص من الطبقة العاملة يهدف دائما الى أن يتحول الى الطبقة البرجوازية ، ومثل هذا الشخص هو الذى يقال عنه الرجل "العصامى" وهو الذى استطاع أن يجمع مبلغا كبيرا فى سنين قليلة .. فهل من المعقول انه استطاع جمع هذا المبلغ بالطرق العادية المشروعة ؟؟؟.. وهناك ايضا أناس برجوازيون ينزلون الى فئة البرجوازية الصغيرة .. كأصحاب الصناعات التى يصيبها نوع من الكساد .. وهكذا .. لأن المجتمع "متحرك" دائما .. وفى كلامى الذى قلته أمس ذكرت أن حتى "التعاريف" التى نقول عنها اليوم يمكن أن نغيّرها بعد ستة شهور مثلا .. وهذا القسم أعتبره داخل الاطار ، ونحن نحدّ من استغلالهم . وقد قلت اننا ونحن نجابه الاستعمار يكون التعريف شاملا لفئات أوسع وأكثر من الفئات التى يشملها فى الثورة الاجتماعية حيث يحصل انشقاق فى المجتمع .. وهذا الانشقاق لابد أن يحدث طالما أننا نحقق ثورة اجتماعية .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : أحب أن أضيف الى أعداء الاشتراكية ..
من يمتلك مائة فدان .. لأنه يخشى من تحديد الملكية مستقبلا بـ ٥٠ فدانا ، وكذلك الذين يعتبرون أنفسهم ورثة لهذا القطاع .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : متأسف جدا على أن غيابى حرمنى من شرف الاشتراك فى هذه المناقشات .

السيد الرئيس : لم تجر مناقشات .. ولكن كل واحد كان يقول وجهة نظره فى الأمور بصفة عامة .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : بنظرتنا الى التطور الاقتصادى أو الى سياستنا الاقتصادية بوجه عام ، وتحديد المعالم المختلفة للسياسة الاقتصادية نجد أن الاقتصاد تطور على مرّ السنين ، فقبل عام ١٩٥٦ .. كنا نسير الى حد كبير مع الرأسمالية والبرجوازية ، وكنا نشجع رأس المال الداخلى والخارجى ، وصدرت قوانين عام ١٩٥٦ لتشجيع رأس المال الخارجى .. وعندما اتضح لنا الدور الخطير الذى يلعبه رأس المال الأجنبى ، وتأثيره على الاقتصاد المصرى ، حيث تعرض الاقتصاد المصرى لانهيار سنة ١٩٥٦ ، لولا تدارك الموقف ، وأممنا هذه الأموال وسيطرنا عليها سيطرة تامة ، وتغيرت وجهة نظرنا تجاه رأس المال الأجنبى بحيث أصبحنا نعتمد على رأس المال المحلى وعلى أموالنا .. ووجد تعاون مع بعض الدول فى شكل قروض وتسهيلات ائتمانية .

اما فيما يختص برأس المال الوطنى ، فقد بدأت الثورة تحد بالتدريج من أثر رأس المال الداخلى .. اذ كان السماد .. يستورد من الخارج بنسبة ٩٠ ٪ قطاع خاص و ١٠ ٪ من القطاع العام .. ثم أصبح استيراد السماد بنسبة ٩٠ ٪ قطاع عام و ١٠ ٪ قطاع خاص .. ولكن بعد عام ١٩٥٦ برزت المشكلة أشمل وأوضح .. عندما زادت تجارتنا

مع الدول الاشتراكية أو الشيوعية .. واتضح أن التجارة فى كثير من الدول الشيوعية أو اليابان تخضع لاحتكارات وسيطرة حكومية .. فالتجارة فى الدول الشيوعية تخضع لسيطرة الحكومة .. وتخضع التجارة فى اليابان لمجالس التجارة .. يسيطر ويشرف عليها .. وسيادة الرئيس أشار بتكوين لجنة لبحث التجارة الخارجية .. وكانت هناك لجنة اشترك فيها أساتذة الجامعات وبعض الخبراء من الوزارات المختلفة .. ذكرت هذه اللجنة فى تقرير لها رفع فى ديسمبر سنة ١٩٥٩ .. أن ظروف الاقتصاد الخارجية والمحلية تستدعى التغيير .. فى نظام التجارة الخارجية .. الظروف الخارجية والظروف الاقتصادية الخارجية .. أهمها كما ذكرت احتكار التجارة الخارجية فى يد الدول الأجنبية .. يلى ذلك فى الأهمية .. أن نسبة التبادل التجارى بين الدول النامية المتقدمة .. كانت توجه الى صالح الدول النامية .. كان من نتائجها تصدير كميات متزايدة من المحصولات الزراعية فى سبيل الحصول على نفس الكمية من المعدات اللازمة للتنمية عندنا .. من الضرورى أن نتعاون فى سبيل تحسين نسب الاستبدال .. هذا التعاون .. كان لا يمكن أن يتأتى الا باشراف الحكومة على التجارة الخارجية والسيطرة عليها .. وكان ايضا من الأسباب التى أدت الى المناداة بالتغيير .. هى أن التجارة الخارجية فى حكومة اشتراكية تسير بالمبادىء الاشتراكية .. لابد من الاشراف على الصناعة التموينية والتأكد من وصولها الى المستهلك بأسعار رخيصة .. كما اقترحت هذه اللجنة أن تتدخل الحكومة تدخلا مباشرا فى التجارة الخارجية .. كما اقترحت اللجنة انشاء مجلس للتجارة .. وفيما يختص بالصادرات .. تحسين الأسعار وعدم الغش .. واقترحت ايضا فيما يختص بالسلع الرئيسية والتموينية .. تحتكر الحكومة استيرادها .. سواء المواد التموينية أو البترول أو المواد اللازمة للاستهلاك أو الانتاج المحلى .. ولوحظ أيضا أن بعض الهيئات العامة تستورد عن طريق القطاع الخاص .. مثل المؤسسة الاقتصادية وهيئة السنوات الخمس والمؤسسة العامة للأدوية .. واقترح ايضا أن تختص الهيئات العامة بالاستيراد .. كما اقترحنا ايضا أن تتركز التجارة الداخلية فى يد ثلاث مجموعات .. الشركات العامة والجمعيات التعاونية والتاجر الصغير الذى نضمن أنه لم يستغل ولم

يحتكر ولم يتاجر فى قوت الشعب معتمدا على مركزه أو رأس ماله أو قدرته .

هذه كانت فكرتنا فى تطور السياسة الاقتصادية .. وعن الظروف المحيطة بنا فى السنوات التى مرّت بنا .

نظرتنا .. فيما يختص بالصناعة .. لابد من تدخل الحكومة فى القطاع الصناعى بالتدريج .. سواء الصناعات التى تحتاج الى مخاطرة كبيرة لا يستطيع الأفراد أن يتحملوها .. أو الصناعات التى يخشى من احتكارها .. قد تكون صناعة صغيرة ولكنها مهمة .

فيما يختص بالزراعة .. تحديد الملكية عام ١٩٥٢ .. وتعديل عام ١٩٦١ .. بجعل الحد الأعلى للملكية الزراعية مائة فدان .. وتخفيض الأقساط الى النصف .. يدعونا الى التفكير فى التطور الأخير .. نظرتنا الى السياسة التى نتبعها فى الملكية الزراعية .. أعتقد أنه من الضرورى أن نفكر فى تطوير هذه النظرية بشكل أو بآخر .. خصوصا على ضوء الآراء التى نوقشت .. والتى ذكرها السيد الرئيس عن نوع المجتمع أو سياسة المجتمع الذى نهدف اليه .. بحيث يكون الشعب هو المسيطر على الجهاز الحكومى أو يكون الجهاز الحكومى خادما للشعب .

السيد الرئيس : ماذا تقصد بقولك .. بشكل أو بآخر ..

السيد / عبدالمنعم القيسونى : نحن خفضنا الملكية الزراعية من ٢٠٠ فدان الى ١٠٠ فدان .. كما خفضنا قسط التمليك فى الاصلاح الزراعى .. بعد أن كان قسط التمليك حوالى خمسة أمثال الضريبة .. أصبح ٢٫٥ مثل الضريبة .. يضاف اليه بعض المصروفات الادارية .. نتج عن هذا موضوعين .. أولا : قسط التمليك .. أصبح أقل من الايجار .. معنى ذلك أن المالك الصغير الذى يملك عن طريق سياسة الحكومة التمليكية يدفع ٢٫٥ مثل الضريبة .. بينما زميله الآخر .. يدفع اذا كان مستأجرا

سبعة أمثال الضريبة .. هذا موضوع يحتاج الى علاج أو نظر أو سيحتاج الى اعادة نظر بالطريقة التى أرجو أن نصل اليها قريبا . الموضوع الثانى .. هو أن المجتمع الذى نهدف اليه والذى نسعى اليه .. المجتمع الـــذى يكون فيه أفراده أسيادا ومسيطرا ومهيمنا على الأجهزة المختلفـــة .. مجتمع على أساس تكافؤ الفرص .. أعتقد من الوجهة الاقتصادية البعيدة المدى .. لابد من تقارب التفاوت فى الملكية الى أكثر بكثير مما هـــو عليه الآن .. وهو مائة فدان .. لأن عمال التراحيل لا تتمشى فـــى اتجاه تفكيرنا الاقتصادى أو السياسى .. واننا نرى أن تطور التفكير .. لابد من تغيير طريقة توزيع الملكية الزراعية .. وأعتقد .. أنه يجـــب ان نواجه هذا الأمر .. صراحة .. وندعو اليه .. واننا نكون رأيـــا عاما لصالح اعادة توزيع الملكية الزراعية توزيعا أقرب الى العدالة مـــن التوزيع الحالى .. الملكية الزراعية فى الوقت الحالى .. الأرض الزراعيـة الحالية حوالى ٦ مليون فدان .. اذا أضيف الى هذه المساحة مايستصلح .. تكون المساحة حوالى ٥ر٧ مليون فدان .. الدخل الزراعى .. فى الوقـت الحالى حوالى ثلاث ملايين وأربعمائة ألف جنيه .. عدد العائلات التى تعتمد على الزراعة حوالى ٣ مليون عائلة .. اذا فرضنا جدلا أن الدخل الزراعى ١٤٠ مليون جنيه .. ولو وزع هذا توزيعا عادلا على هـــذه العائلات .. سيخص كل عائلة ١٢ جنيها شهريا .

السيد الرئيس : كم قوة العمال فى الاطار بالنسبة للريف ؟

السيد / احمد على فرج : ٣ مليون عامل .

السيد / عبداللطيف البغدادى : اذا اشتغلوا موسمين ـ ٤ مليون عامل .

السيد الرئيس : هل يدخل من بينهم صغار العمال ؟

السيد / عبداللطيف البغدادى : لقد استبعدنا الأولاد من سن ٦ سنة : ١٢ لأنهم فى المدارس .

السيد الرئيس : كنت متصور أن عدد العائلات أقل من ٣ مليون عائلة .

السيد / عبداللطيف البغدادى : حسب التعداد الأخير .. سكان الريف ١٣ مليون فرد .. والحضر ٥ر١٣ مليون فرد .

السيد الرئيس : ما متوسط عدد الأسرة ؟

السيد / عبدالمنعم القيسونى : حوالى خمسة أفراد .

السيد / عبداللطيف البغدادى : القوة الفعلية الحقيقية ثلاثة ملايين وربع .. واذا حسب الأولاد .. يزيد هذا الرقم حوالى مليون آخر .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : فى الحقيقة .. كنت أريد الا أدخل فى تفاصيل الأرقام .. بقصد ما كنت أود رسم صورة للمجتمع .. المجتمع الذى عمل بفضل القوانين الاشتراكية الأخيرة فيه تفاوت كبير .. الشخص الذى يملك ١٠٠ فدان بالنسبة لعمال التراحيل .. فيه تفاوت كبير .. وهذا لا يحقق الحرية السياسية والديموقراطية الكاملة .. وأقول ايضا .. ان التفاوت بين قسط التمليك اللى هو ٥ر٢ مثل الضريبة .. وبين المزارع الذى لم يدخل عملية التمليك الحكومى والذى يدفع ٧ أمثال الضريبة .. هذا يضطرنا لتوسيع قاعدة التمليك .. ونوزع على أكبر عدد من الناس .

السيد / المشير عبدالحكيم عامر : يوجد حد أدنى معافى من الضريبة .

السيد / حسين الشافعى : حوالى ٤ أفدنة .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : فلاح الاصلاح الزراعى يدفع ضريبة .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : يوجد تفاوت كبير بين المستأجر ومالك الاصلاح الزراعى .. وبين المالك الذى يملك ١٠٠ فدان والشخص الذى لا يملك شيئا .. وهذا لا يدعو الى الاستقرار .

السيد الرئيس : يوجد تفاوت ايضا بين الشخص الذى يتعشى وبين الشخص الذى لا يتعشى .. وهذا موضوع أساسى نريد حله .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : هل نتجه الى المساواة المطلقة ؟ أو تكاد تكون مساواة بحيث تملك كل عائلة .. وعندنا مثلا ٦ ملايين من الأفدنة تقريبا .. اذا وزعت على ٣ مليون عائلة .. فكل عائلة تملك ٥ر٢ فدان تقريبا .. الصورة الثانية .. تخفيض حد الملكية عن مائة فدان .

السيد الرئيس : بعد عام نفكر فى هذا الموضوع .. لأننا لم نناقش اليوم تحديد الملكية الزراعية .. ولكن أنا على استعداد أن أوافق على ٥ر٢ فدان .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : اذا كنا سنحدد الملكية الزراعية .. يجب أن نكون رأيا عاما .. لأنى أعتقد أن بهذا سنقلل عدد الأعداء .

مثل مسألة فرض الضريبة التصاعدية فى البلاد المختلفة .. كانت تأتى عن طريق مناقشات البرلمان والرأى العام والكتابة فى الصحف .. حتى يكون الرأى العام مستعد لتقبل الفكرة .. كما دعا كلا من حزبى العمال والمحافظين الى زيادة الضريبة التصاعدية .. لوجود نوع من العدالة بين الناس .. وقد وجدنا أن معظم ما يقال قد قيل فعلا .

السيد / السيد يوسف : لقد قلنا بمناسبة تحديد القطاعات انه سيكون

هناك قطاعان .. قطاع موال للثورة .. وآخر ضدها .. والذى ضد الثورة يشمل الاقطاعيين والاستغلاليين .. وقد يتغير تحديد القطاعات بعد ستة شهور .. ولكن كل قطاع منهما يشمل عددا كبيرا من الأفراد وهم يتغيرون باستمرار .. فهل سنستمر فى تغيير الأفراد ؟

السيد الرئيس : بالنسبة للأخطاء الموجودة فى داخل الشعب نفسه

علينا نحن واجب أن نصلحها .. والمستغل ليس الخطأ خطأه وحده .. بل الخطأ خطؤنا قبله .. لأننا لم نقم الأجهزة التى تربط المدينة بالريف أو التى تربط الريف بالمدينة .. وبدون هذا الربط سنقابل المشاكل .. وهذه المشاكل يجب أن نحلها ضمن المشاكل الأخرى التى تقابل الدولة .. لكنى لا أستطيع أن أقول عن طريق الجمعيات التعاونية .. والمجتمع فيه محاولات للاستغلال دائما .. وواجب علينا أن نقاومها . ولا يمكن أن يكون المجتمع كله ملائكة حتى ولا بعد مليون سنة .. فالمجتمع هو هو بعيوبه .. ولكن كيف نمنع هذا ؟؟ .. ان الطريق هو تقويم الخطأ .. وفى رأيى أن تحديد القطاعات ستحدث فيه أخطاء قطعا لأننا لسنا ملائكة .. ولكن .. الذى يجعلنا نسير دائما فى الطريق السليم هو اكتشاف هذه الأخطاء ثم تقويمها .. قد نتوسع فى التحديد وندخل أناسا عن طريق الخطأ .. ولكن يجب أن نقوّم هذا الخطأ اذا اكتشفناه .. وقد " يزوغ " بعض الناس .. وهذا ايضا خطأ لابد أن نقوّمه .. فهذه العملية فى حاجة دائمة الى عملية متابعة وبحث .. اذن فعملية تحديد القطاعات ليست عملية "جامدة" .. والمجتمع نفسه مجتمع متحرك باستمرار .

السيد / عبداللطيف البغدادى : ان الاستغلال الذى نقصده فى تعريفنا هو استغلال شخص لمجهود الآخرين لحسابه الخاص .. أما التاجر البورجوازى الصغير الذى يحاول أن يربح ربحا فاحشا فنحن لا نقصده بتعريف "الاستغلالى" لأننا يمكن أن نقوّمه .

السيد / السيد يوسف : فالمقصود اذن استغلال الأفراد وليس الاستغلال المالى .

السيد الرئيس : الاستغلال المالى يمكن أن نقومه اذا عملنا الوسائل السليمة لذلك .

السيد / السيد يوسف : سؤال آخر لو سمحتم .. بالنسبة لعزل القطاع المضاد للثورة عن السياسة .. هل المقصود بالسياسة مجلس الأمة والاتحاد القومى فقط ؟ .. أو ما معنى السياسة التى يقصدها السيد نائب الرئيس ؟ ..

السيد / المشير عبدالحكيم عامر : أقصد أن يبعدوا عن الحكم وجميع الأجهزة السياسية والنشاط الاجتماعى والأندية والحكومة والشركات .. وبالاختصار كل أنواع النشاط .. فيجب أن يعزلوا عزلا تاما .

السيد / السيد يوسف : أى عزل عن المجتمع .

السيد / المشير عبدالحكيم عامر : العزل درجات .. قد يبدأ من السجن وينتهى بالنشاط السياسى .. فهناك شخص لابد أن تعتقله .. وآخر لابد أن تنفيه كلية .. وثالث يرجى منه أمل ولكنك ان أعطيته "حسنة" فانه "يتنمرد" ولا يمكن اصلاحه .. فالعزل قد يكون ثلاث درجات

أو أربح .. وقد يستدعى الأمر اجراء محاكمات كما قال الأخ عبداللطيف البغدادى وهذا ايضا يدخل فى عملية العزل .. فكلمة العزل كلمة مدلولها واسع جدا .

السيد / عبدالعزيز السيد / : فى الدول الاشتراكية .. رأس المال ليس له دور كبير .. ولكن العمل هو الأساس وليس رأس المال .. وأرى تخفيض الايجار عن سبعة أمثال الضريبة .. بحيث تتوازن الأرباح . النقطة الثانية .. لم يتم التأجير حسب القانون .. يأخذ المالك ١٠ أو ١٥ جنيها ويحرر العقد بسبعة امثال الضريبة .. وأرى القضاء على هذا . النقطة الثالثة .. بدل النظر الى تحديد الملكية الزراعية حاليا .. توجد اجراءات أخرى .. نجد افرادا .. يمتلك الفرد مثلا ٥٠٠ فدان .. وبقرار تحديد الملكية الأخير .. حدد الى ١٠٠ فدان .. فهذا الشخص أصبح عنده نقود زيادة .. قد يكون عنده ابن .. اشترى له ٢٠ أو ٥٠ فدان أخرى .. أعتقد ان هذه مسألة تحتاج الى بحث .. عملية شراء الأرض .. كيف يسمح للشخص وفى أى الحدود يشترى لأولاده أو لأقربائه ؟ أرجو أن ينظر فى موضوع شراء الأطيان .

السيد الرئيس : يوجد قانون يمنع عدم تملك الشخص وزوجته وأولاده أكثر من الحد المسموح به فى قانون الاصلاح الزراعى .

السيد / عبدالعزيز السيد / : أضرب مثلا .. شخص يمتلك ٥٠ فدانا .. ويخشى من تحديد الملكية مستقبلا .. أو يريد التهرب من ضريبة التركات .. فهل يعتبر الشراء قانونى أو غير قانونى ؟

السيد الرئيس : غير قانونى .

السيد / عبدالعزيز السيد : لابد أن يكون هناك ضابط ، باتخاذ اجراءات ثورية لعمل الاحتياط وعدم اللجوء الى حالات التحايل على القانون .. كما وأرى ان يمتنع عن شراء الأرض من يمتلك قدرا معينا من المساحة الزراعية .. لقد ذكر السيد الرئيس بأن القوانين أصبحت اشتراكية . ولكن التحايل موجود .. ويجب أن توجد اجراءات وقائية تجعل هذه الثورة برجوازية .. أرجو التفكير فى مثل هذه الاجراءات الوقائية التى تجعل القوانين الاشتراكية حقيقة .. والا تغمض الحكومة عينيها .. حتى لايوجد اقطاع .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : علاوة على الاقتراحات التى ذكرها الزملاء يخيل لى أن الضريبة التصاعدية على الملكية الزراعية يصح أن تكون موضع نظر .. وأنا كنت أفضل الضريبة التصاعدية على الزراعة أكثر من أن تكون على المبانى باعتبار أن الأراضى الزراعية محدودة أكثر من المبانى وغير قابلة للزيادة .. فكلما زادت ملكية الشخص ارتفعت الضريبة حتى نجعل ملكية الأراضى الزراعية بعد حدّ معين غير مربحة .. وهذا قد يساعد على تحديد الملكية الزراعية ويجعلها بدون حافز للتوسع فى الملكية .

السيد / عبداللطيف البغدادى : ان ربط الضريبة على أساس الانتاج الزراعى اكثر فائدة لكى يكون عند المزارع حافز لزيادة الانتاج .

السيد الرئيس : أنا أفضل عقد جلسة خاصة لاقتراحات الاجراءات الاشتراكية التى تريدونها .. وأنا لا أريد أن أتكلم فى هذا الموضوع لأن مداه طويل .. وأنا غير متصور أننا سنتخذ اليوم أو غدا اجراءات اشتراكية .. قد نناقش ذلك بعد أربعة شهور لنبحث فى الاجراءات الاشتراكية الجديدة المقترحة التى نعلنها فى يوليو القادم .. وأنا لا أتصور أننا سنتخذ اليوم اجراءات اشتراكية جديدة قبل الاجراءات التى

قلت عنها بالأمس " مسكنات " مثل تخفيض تكاليف المعيشة لتدعيم موقفنا في القرارات الاشتراكية التي اتخذناها .

السيد / على صبري : سيادة الرئيس بدأ بسؤال .. هل هي اشتراكية أم رأسمالية ؟ .. والواضح أنها اشتراكية .

السيد الرئيس : بالنسبة لرأس المال فاني أفرق بين رأس المال ورأس المال المستغل .. وفي خطابي كنت حريصا على أن أتكلم عن ديكتاتورية رأس المال المستغل .. فموضوع رأس المال موضوع كبير جدا .. ولابد — حتى في هذه المرحلة الحاضرة — أن نفرق بين رأس المال ورأس المال المستغل .. وقد قلت هذا الكلام بوضوح ليس فقط في البيان ولكن في خطبة التعاون سنة ١٩٥٦ وخطبة التعاون سنة ١٩٥٧ وغيرها ..

السيد عبدالمنعم القيسوني : كل ملكية خاصة تعتبر رأس مال .

السيد الرئيس : هذا واضح .. وتعريفنا لرأس المال المستغل اليوم قد يختلف عنه بعد سنة .

السيد / فتحي الشرقاوي : بالنسبة لهذه النقطة بالذات الخاصة برأس المال المستغل وغير المستغل .. فاني أقول أنه من الخير أن يترجم هذا الكلام الى وقائع في حدود القوانين الصادرة .. فكل مالك في ظل قانون قائم يعمل وينتج .. ولكن لامانع — في المستقبل البعيد أو القريب — من أن تطوّر نظرتنا لرأس المال ولكن بقانون ايضا .. وبذلك تكون هناك فترات مقابلة .. ويكون هناك فيصل واضح يجعلنا غير " تائهين " .

السيد الرئيس : طبعا أى شىء يفسر .. يصدر فى قانون ..

ونحن نعد القانون .. عندما نجد رأس مال مستغل فى الشركات بأكثر من عشرة آلاف جنيه .. أقول يكفى عشرة آلاف جنيه .. والباقى رأسمال مستغل .. يؤمم .. وهذا ما طبقت عليه القوانين الاشتراكية الأخيرة .. رأس المال المستغل فى الزراعة .. تحددت الملكية طبعا القانون هو الذى يحدد هذا الشىء .. والناس قلقة وتخشى المستقبل .

السيد / فتحى الشرقاوى : لقد سمعت رأيا يقول .. بأن الشخص الذى يملك ٣٠ فدانا لم يشترك فى الجمعية التعاونية .. فى رأيى أن رأس المال الخاص القائم فى حدود القانون يزاول نشاطه .. خصوصا وأننا نعرف جميعا ان الانتاج الزراعى لم يصل الى نصف المستوى المنتظر .

السيد / على صبرى : أعتقد أن الهدف من الفصل .. هو تحديد الفئات التى مع الثورة والتى نعتمد عليها فى العمل السياسى .. ثم من نعزلهم عن العمل السياسى .. أعتقد انه لايمكن وضع خط فاصل واضح .. لأنه سيحصل تفاوت .. هل الشخص الذى يملك ٩٠ فدانا يمكن الاعتماد عليه داخل التنظيم أم لا ؟ أعتقد أن كلام الأخ فتحى الشرقاوى يتناقض مع كلامه أمس .. ليس كل شخص يمتلك فى حدود القانون يعتبر راضيا عن هذا النظام .. قد يوجد أناس لم يطبق عليهم القانون ويكونون أشد معارضة ممن طبق عليهم القانون .. من الصعوبة التحديد .. هل هو ٣٠ أو ٩٠ فدانا .

فى القطاع الصناعى .. حددنا عشرة آلاف جنية .. هل الشخص الذى عنده ٩٩٠٠ جنيه نطمئن اليه ؟

فى الواقع يوجد نوعان فى التنظيم الاشتراكى بالنسبة لقطاع الزراعة .. صحيح حددنا الملكية الزراعية .. وهى الخطوة السلبية فى الموضوع .. الخطوة التالية تمليك من لايمتلك .. ويوجد جزء من الشعب

يؤمن بالاشتراكية وهو الشخص الذى ملكته خمسة أفدنة والأشخاص الذين عندهم أمل فى التمليك خمسة أفدنة وهم عمال التراحيل أو الزراعيين .
بالنسبة لقطاع الصناعة .. ماذا عملنا ؟ .. الملكية الجماعيـــــة .. سواء عن طريق التأمين أو خلافه .. ثم الملكية الجماعية عن طريـــــق الاشراك العام فى الأرباح .. طبعا هنا يظهر فرق واضح بـــــين الشخص الذى حددت له الملكية بعشرة آلاف جنيه .. وبين العامل الذى شعر أنه أصبح يمتلك ملكية عامة نتيجة اشتراكه فى الأرباح ..

اذن يمكن الاعتماد على هذا القطاع ١٠٠ ٪ فى رسم السياســـة . نقطة أخرى له .. القطاع الذى لم ندخل فيه حتى الآن ولم يتضـــــح الوضوح الكافى هو التجارة .. كان من رأيى .. أن جميع الموزعين الصغار .. بالتوجيه والتنظيم واتخاذ خطوات منظمة مثل الجمعية التعاونية للاتجـار بالجملة .. لم يكن طبعا تاجر جملة محتكر .. ممكن ينظم هذا القطاع . ونعتبره من ضمن القطاعات التى يمكن أن تكون ١٠٠ ٪ مع الفكـــــرة الاشتراكية .. لسبب بسيط .. هو أن ارباحها تزيد أو تؤمن فى ظـــل نظام اشتراكى عن طريق الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة .. لأنه لـــن يكون تحت رحمة التاجر الكبير .. وأعتبر أن هؤلاء غير مستغلين .. مثـــل الغالبية العظمى .. مثلهم مثل المستهلك تماما . أقول لو استطعنـــــا فى هذه الحدود .. نقول أن هذا القطاع الذى أستطيع أن اعتمـــــد عليه فى التنظيم الاشتراكى السياسى .

السيد المشير عبد الحكيم عامر : اننى أرى أن يدخل التنظيم السياســـى

من هم فى الاطار الاشتراكى الحالى .. أى فى حدود القوانين الاشتراكية الأخيرة .. خصوصا فى هذه الفترة بالذات .. واذا تطور هذا وقلنـــــا يغير الاطار الاشتراكى .. فيدخل فى هذا الاطار الجديد من هم فـــى حدود هذا الاطار .. والعمال لاشك طبقة يعتمد عليها لأنها استفادت .. وكذلك الموظفين مثل العمال لأن الموظف أجير .. يحتاج العمال الـــى

قيادة .. ويجب أن تكون قيادة مثقفة .. ليس شرطا أن يكون القادة من اتحاد العمال .. بل يجوز أن يكون القادة من أى أناس مؤمنين بالفكرة الاشتراكية .. لم نستطع اليوم أن نقول .. يوجد عندنا تنظيم عمالى .. لأنه يجب أن يكون عندنا قيادة عمالية رشيدة مؤمنة بالاشتراكية وتمنع انحراف العامل .. وانى أقول .. انه لا يمكن الاعتماد على الفلاحين كقوة سياسية .. لأنه يوجد بالقرية العمال الذين يعملون بالأجر .. المعاملة التى عومل بها هؤلاء العمال .. تجعلهم يعتقدون ان كل الناس اعدائهم .. حتى الحكومة .. فلمن تعطى القيادة فى الريف ؟ هل للملاك ؟ أم لهؤلاء .. اذا أعطيت القيادة لهؤلاء .. فلن يثقفوا الريف التثقيف الذى نحبه .. هذه مشكلة تحتاج الى علاج .. وهؤلاء أناس مفرقون .. العملية ليست سهلة فى أن ينقلبوا الى قوة سياسية فعالة فى سياسة الدولة .. ولكن يمكن أن أعتبر العمال المهنيين قوة سياسية لأنهم مركزيين .

السيد الرئيس : عندما نتكلم عن تخطيط مجتمع اشتراكى .. قد يكون لدى كل منا صورة لما سيصل اليه هذا المجتمع الاشتراكى بعد زمن معين .. ولكنا لا نستطيع أن نعمل على هذه الصورة من اليوم .. ولكنى أقول اننا نستطيع ان نطوّر هذه الصورة ونغيرها كل سنة .. فمن يملك ٩٠ أو ١٠٠ فدان لا أستطيع أن أقول له اليوم : "انت اقطاعى" .. فأنا أعتبره اقطاعيا اذا كنت قد اخذت منه أرضا بقانون تحديد الملكية .. فقد يكون مثل هذا الشخص مستعدا لأن يسير فى طريقنا ويتثقف ويتطور .. فاذا لم نفعل ما أقوله فاننا سنجد أنفسنا داخلين اليوم فى نقطة الابتداء على أساس لا نعرفه .. لابد أن نبدأ من الوضع الذى نحن عليه اليوم وهو وضع الثورة الاجتماعية التى بدأت سنة ١٩٦١ والمدى الذى وصلت اليه .. وعلى أساس هذا المدى تكون نقطة البداية فى المجتمع الاشتراكى .. هناك شخص يملك ٥٠ فدانا أقول عنه انه "انتهازى" لأنه من العناصر المناهضة للثورة .. وقد يكون هناك شخص يملك ١٠٠ فدان ولكنه غير مناهض للثورة .. فأساس الحكم على الشخص هو

كونه مناهضا للثورة أو غير مناهض ٠٠ وليس الأساس مقدار ما يملك من الأراضى ٠٠ والا كنا حددنا الملكية بفدانين ونصف ٠

نقطة البداية فى الحقيقة ٠٠ نقول هذا هو مجتمعنا الاشتراكى أو المجتمع الذى بدأنا فيه التطور الى الاشتراكية ٠٠ ثم نرى هذا المجتمع بعد سنة ٠٠ وبعد سنة أخرى نرى المدى الذى وصل اليه تطور هذا المجتمع ٠٠ وعلى ذلك يجب أن تكون البداية واضحة ٠٠ وقد أوضحت ذلك فى البيان الأخير الذى ألقيته ٠٠ وقد كان قصدى أن كل شخص يعرف ما هو وضعه اليوم وغدا لأقضى على القلق والمحاولات التى تبذل فى داخل الشعب الذى نعمل من أجله ٠٠ قلت ان مائة فدان ليست ملكية مستغلة لأننا حددنا الملكية فعلا بمائة فدان ٠٠ ولكن اليوم توجد عوامل مستمرة ستحاول بذر الشقاق فى داخل الشعب ٠٠ وستكون هناك دائما خلافات ومتناقضات ٠٠ نحلها ٠٠ ولكن لابد أن نبتدئ على أساس معين ٠٠ وأنا اعتبر الأساس هو الذى اعلنته فى البيان الأخير ٠٠ ثم بعد الدخول فى التنظيم السياسى ألاحظ الا تطغى العناصر المالكة على العناصر العاملة ٠٠ لأنها اذا طغت ستحاول دائما أن تعمل على عدم التحول الى الاشتراكية ٠٠ وهذه هى النقطة التى كان يقصدها الأخ على صبرى ٠٠ أعضاء مجلس الأمة من الملاك ٠٠ وقيادات الاتحاد القومى من الملاك ٠٠ وهم يحاولون أن يستخدموا هذه الثورة لتأمين مصالحهم ٠٠ هذا ما يجب أن نتلافاه ٠٠ ولابد أن نجد الوسيلة لذلك ٠

السيد / على صبرى : تعليقا على كلام السيد المشير عبدالحكيم عامر ٠٠

أقصد الطبقة العاملة كما فسرها السيد الرئيس فى ٢٣ يوليو بأنها كل من يعمل بأجر ٠

السيد الرئيس : يدخل فى ذلك الموظفون وأصحاب المهن الحرة ٠

السيد المشير عبدالحكيم عامر : فى التفسير الاشتراكى ستخرج جزءا كبيرا منهم ٠

السيد / أحمد عبده الشرباصى : ان التفرقة بين المالك المعادى وغير المعادى فى الريف من الصعوبة بمكان .. فهناك تعقيد كثير فى حياتنا فى القرية بحيث لا يمكن وضع مقاييس للحكم على المالك المعادى وغير المعادى .

السيد الرئيس : ان الأيام تظهر المعادى وغير المعادى .

السيد / أحمد عبده الشرباصى : ولكن لا نستطيع أن نضع المقاييس من الآن .. فهذا غير ممكن .

السيد / كمال الدين حسين : هناك فرق بين تقييم المجتمع الاشتراكى الآن وتشكيلات المجتمع التى تبدى رأيه وتحكم على الأمور .. اننا سنأخذ كل العناصر .. لكن التشكيلات يجب أن يكون فيها التوازن الذى يجعل الطبقة المالكة والمثقفين لا يستغلون .. ثم التوازن بين هذه الطبقة وبين العمال والفلاحين الذين يجب أن تصان حقوقهم ويبدوا رأيهم بصراحة فى تنظيمنا .

السيد / عزيز صدقى : ان التعريف الذى ذكره السيد نائب الرئيس عبد الحكيم عامر عن أعداء الشعب والشعب .. قد يكون أساسا .. ولكن يوجد جزء آخر .. هم الناس ذوو عقيدة .. فمثلا شخص لا يملك غير موتيه .. أو أستاذ فى الجامعة .. أو رجل اقتصادى .. قد يرى فى الاشتراكية الضرر .. ان هؤلاء يعتبرون خطرا على التنظيم الاشتراكى مستقبلا .. أكثر من الشخص الذى أضير .. وهؤلاء أيضا أعتبرهم من أعداء الشعب .

لقد قلنا ان للشيوعيين أهدافا سياسية تتعارض مع عقيدتنا الاشتراكية السياسية .. لأنهم يؤمنون بالتبعية .. وفى أمريكا أخطر من هذا .. الذى حدث فى سوريا انقلاب رجعى تؤيده الدول الاستعمارية .. وكل من الشيوعيين والرجعيين معتبر خطرا على نظامنا

السيد الرئيس : بالنسبة لعلاج هذا الموضوع .. علينا مسئولية كبيرة .. ويمكن لسبب ظهور هذا الداء .. المسئول ليس الشخص الذى لا يملك .. ويمكن تكون عنده عقيدة .

بالنسبة للرأسمالية .. العقيدة تكون عنده بالوراثة .. وفى مجتمع يتبنى هذا الحال .. ولم يجد من يقنعه بالكلام الذى نقوله .. وليس أن يقف جمال عبد الناصر ويلقى خطبة .. عملية الخطابة ليست هى النقاش التى تجعله يقتنع .. اذ لا بد من النقاش والأخذ

والعطاء .. قد يعتبر أن خطاب جمال عبد الناصر أمر لأنه غير عقيدتك من الرأسمالية الى الاشتراكية .. بعض الفئات لم تأخذ هذا الكلام لتحول عقيدتها .. نحن مسئولون .. أن نناقش .. حصل نقاش مع بعض المواطنين .. وبشيء من الاعتبار لهم .. جميعهم اقتنعوا .. فئة كبيرة .. قد يكونوا من أشد المخلصين للاشتراكية .. لو ناقشناهم .

أما العملاء الذين عبر عنهم الأخ زكريا محيى الدين .. عملاء النشاط الأجنبى .. هؤلاء معروفين .. وبيعملوا بالأجر .. ويجب أن يحاكموا .. أو يتخذ معهم أقصى اجراء .. ثم الشيوعيين .. كان الأساس فى معاملة الشيوعيين هذه المعاملة .. كانوا منظمين وعملاء .. كانوا يأخذوا تعليماتهم من الخارج .. الشيوعيين منظمين .. سواء الحزب الشيوعى المصرى الذى كان يأخذ أوامره من روما .. والآن أصبح يتلقى أوامره من صوفيا .. كان يمثل هؤلاء خطرا .. لأنهم قوة منظمة تتلقى التعليمات من الخارج .. يوجد ماركسيون و يساريون .. لم أعتبرهم خطرا .. لأن هذا ماركسى و ليس عميلا .. وأن هذا يسارى وليس عميلا .. وقد تكون عندهم قابلية لتفهم ما نقوله ..

لما نتابع اليوم خطاب خروشوف .. يعتبر " السيتالينيين " يساريين ..

ونحن — كاشتراكيين — مجتمعنا الذى نحوله الى الاشتراكية سنجد أقصى اليمين وأقصى اليسار .. فاذا وجدنا شخصا يقول كلاما .. ومن كلامه هذا حكمنا عليه بأنه اقطاعى .. فاننا نكون قد أخطأنا .. فالمجال فى هذه المرحلة يكون واسعا بحيث أنه قد يكون هناك شخص مؤمنا بالثورة وليس من المناهضين لها .. ولكنه متحفظ بطبيعته أو بتأثير البيئة أو المجتمع الذى نشأ فيه .. هذا الشخص يتكلم عن أفكار يمينية وهو قطعا اشتراكى .. وهناك شخص آخر قد تحكم عليه من افكاره بأنه شيوعى .. ولكنه فى الحقيقة من أشد المؤيدين للثورة .. فهذه العملية لا بد من معالجتها بحيث نكون على بيّنة تامة والا فاننا سنضرب فى قطاع كبير من الناس الذين نعمل من أجلهم .

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : بالنسبة للموضوع الذى أثاره السيد الدكتور عزيز صدقى .. وهو العقيدة .. هذه العقيدة تعود فى أحيان كثير الى أناس مثقفين ودرسوا نظما اجتماعية أو اقتصادية فى الجامعات ولم تتح لهم الا الكتب التى توجد عن النظام الرأسمالى .. وفى نفس الوقت نجد أن الأساتذة غير مؤمنين أو غير مقتنعين .. وهذا العنصر مهم جدا ويجب أن نغيّره فى الوقت الحالى .. وهناك أيضا الماركسيون .. ولكنا نجد عادة أن الفئات التى تدخل فى تيار النظام الرأسمالى لا يحاول أفرادها أن يقرؤا كتابا ماركسيا .. وكذلك الفئات التى تدخل فى تيار النظام الماركسى لا يحاول أفرادها قراءة كتب الآخرين .. فلو أمكن أن يكون فى الجامعات عناصر من المدرسين يدرسوا هذا وذاك ويبينوا الفرق بينهما .. فان هذا سيكون له أهمية كبيرة لنوع هذه العقيدة لأن النقاش فى

مثل هذه الموضوعات يلقى القبول فى مناقشات الجامعة ٠٠وبالنسبة للصحف فانها فى حاجة الى حل جذرى لأن المحررين ـ للأسف الشديد ـ غير فاهمين ٠

السيد الرئيس : نعم ٠٠ ان الصحافة فى حاجة الى حل جذرى ٠٠ولكن هذا كلام فلسفى لا يمكن تطبيقه ٠

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : أقصد أن من يخطىء يجب أن نعزله ٠٠ فمثلا رسموا فى احدى الصحف رسما "كاريكاتيريا "لرؤساء" الدول التى اعترفت بسوريا ٠٠ وكان من ضمنهم رئيس جواتيمالا الذى قتل منذ أربع سنوات ٠

السيد الرئيس : هل يعلم أحد الحاضرين هنا أنه قتل منذ أربع سنوات ؟ هل يعلم ذلك موظفو وزارة الخارجية ؟ ٠٠ ان كثيرين منهم لا يعلمون ٠

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : اذا سمحتم لى بالكلام عن شئون الوزارة فانى كنت سأتكلم ٠

السيد الرئيس : يجب أن نكون عمليين ٠٠حل جذرى ٠٠ ما هو الحل الجذرى ؟

السيد / حسين ذو الفقار صبرى: سيادتكم قلتم أن من نقط البداية الهامة الوحدة الفكرية ٠٠هنا فى هذا المجلس تكلمنا جميعا عن الاشتراكية وعرفنا ما هى القوانين الاشتراكية ٠٠ولكن فى سياق المناقشات أطلقت بعض الآراء التى تقول أن الاشتراكية يجوز أن تكون فى توفير الخدمات ٠٠وأن هناك دولا اشتراكية كالسويد فيها الرأسمالى ٠٠وفى أمريكا أيضا هنا رأسمالية ومع ذلك فان العامل يملك بيتا وسيارة وثلاجة كهربائية وجهاز تليفزيون ٠٠ومن المعروف أنه حتى تكون السياسة الخارجية سياسة ناجحة يجب أن تكون انعكاسا للسياسة الداخلية ٠٠وفى هذا المجلس كثير من الوزراء يتصلون بجهات أجنبية بحكم عملهم ٠٠فاذا قيل أن النظام الأمريكى أو اشتراكية السويد اشتراكية حقيقية ٠٠وأننا تأخرنا بسبب ظروف التنمية ٠٠ فاننا لا نكون اشتراكيين ٠٠ لأننا لو نظرنا الى أمريكا سنجد الى جانب العامل الذى يمتلك بيتا وسيارة وثلاجة كهربائية وجهاز تليفزيون هناك ملايين العمال دون عمل لأن صاحب رأس المال الذى لا يبحث الا عن الربح اذا لم يستطع أن يبيع سلعة فانه يطرد العمال الذين يعملون عنده وتدفع الحكومة لهم اعانات ٠٠ وقد يقول آخرون ان النظم النقابية هناك قوية والنقابات تقف أمام رؤوس الأموال ٠٠ ولكن هذا أيضا غير صحيح ٠٠ لأن النقابات العمالية فى أمريكا أصبح تفكيرها رأسمالى ٠٠ وهناك رئيس عمال النقل لم يستطع "كنيدى" بالذات أن يدخله السجن عندما حقق معه وهو عضو بمجلس الشيوخ ٠٠ وذلك لأن هذا الشخص يستخدم وسائل ارهابية ليجبر العمال على انتخابه ٠٠ وعندما أصبح رئيسا للنقابة تحول الى رجل

رأسمالى .. فالنقابات هناك تعمل بطريقة رأسمالية لاستغلال العمال .. أما نحن فمن الضرورى أن تكون وحدتنا الفكرية واضحة بحيث نعتبر اشتراكيتنا هى الاشتراكية الحقيقية .. واشتراكيتنا — وان لم تكن نظرية — تعتمد على مبادئ محددة هى عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص وحفظ كرامة الانسان .. وطرق التطبيق لا بد أن تتبلور لأنه كلما حصل تغيير اشتراكى فى المجتمع يحصل تغيير فى المجتمع بقوانين اشتراكية .. ثم اذا حصلت طلبات جديدة فلا بد من مواجهتها بقوانين أخرى .

هناك نقطة أخرى أعتقد أنها أساسية .. فقد قلتم سيادتكم بضرورة عزل العناصر الرجعية والرأسمالية ...

السيد الرئيس : العناصر المناهضة للثورة .

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : ربما ستكون هذه هى نقطة البداية وبعدها يمكن أن تكون التنظيمات الشعبية والالتقاء بين الحكومة والأجهزة الشعبية .. ولكن هناك نقطة رئيسية .. وهى تكوين الفرد .. صحيح أن التطور الاشتراكى قد ينشأ نتيجة لوجود ميول واتجاهات عند الأفراد تتطلب هذا التطور .. ولكن فى وقت آخر وفى ظروف أخرى — كما حصل هنا — فان ظروف التغييرات الاشتراكية هى التى ظهرت بناء على تجاوب .. ولكن الشعب لم يقم بها .. وهذا يستدعى تغيير الميول والاتجاهات لدى الأفراد لأن هذا المجتمع تاريخه معروف .. فمنذ آلاف السنين ونحن تحت حكم "كبس" الفلاحين فأصبحوا محصورين فكريا .. والسيد المشير عبد الحكيم عامر تكلم فى هذا وقال أن الفلاح لا يجد تفتحا يسمح له أن يقفز مع هذه التطورات .. والغرض من هذه الاجتماعات هو هذا المجتمع .. وكيف نهزه . ان الجهاز الحكومى هو وسيلتنا .. وهناك أجهزة تعمل فى هذا الشأن .. وما أريد أن أقوله هو أن أى لوائح نريد أن نغيرها لتكون قوانين ناجحة لا بد أن تكون عامة ومرنة وقابلة لأن تجابه كل التغييرات التى تحدث .. وأنا أقصد أن مشاكل البشر ليست مجرد أوراق ولكن أفراد .. والمشاكل لا بد أن تحل بوجود الأفراد ومعرفة مشاكلهم .. أما كيف نهز الموظف فهذا ما تكلمتم فيه سيادتكم وقلتم أنه يجب أن يكون الشعب هو السيد .. الشعب بكل فئاته الداخلة فى التنظيم الشعبى .. ولكن الأخ عبد المحسن أبو النور اقترح أن يكون التنظيم الشعبى هو الجمعيات التعاونية وهو يعتبر أن الريف هو كل مجتمعنا ولذلك يرى أن تكون هى التنظيم الشعبى .. بالعكس انها ستكون جهازا شبه حكومى فلا بد أن تكون خارج التنظيم .

وما أريد أن أقوله أيضا تعليقا على ما قيل هنا من أننا نبحث عن المرض الذى أصاب هذا المجتمع لنصف له العلاج .. أقول ان مرض هذا المجتمع الحقيقى هو " الشلل " .. وعلاج هذا الشلل هو "الحركة" فاذا لم تكن هناك حركة فاننا لن نصل الى أى شىء .

السيد الرئيس : لكى نهز جهاز الدولة لابد من الأمرين الآتيين :—

أولا — بحث مفهوم الدولة والغاء كل ما كان فى الماضى فى هذا الشأن وعمل شىء جديد يحقق الهدف الذى نعمل من أجله .. ثانيا — بالنسبة للفرد نعطيه الفرصة الكاملة ليكون على قدم المساواة مع الباقين ..

عملية الفرد .. الفرد هو الموجود فى المجتمع .. لم نستطع أن نستورد افرادا من الخارج للتطعيم .. لأن هذا مجتمعنا ولا يصح ان نيأس منه .. لكن نحاول تطويره .. وهذه مسئوليتنا الأساسية باعتبارنا قيادة لهذا المجتمع .. لن يمكن تطوير هذا المجتمع الا اذا آمنا بالفرد .. "ابو مخ قافل" رأيته فى الجيش .. بعد ٦٠ يوما من دخول الجيش كان مثل " اللهلوبة " كان هذا الفرد يحضر من القرية الى الوحدة .. وكان " متلبش " لا يعرف كيف يسير .. بعد ثلاثة اشهر .. صار مثل الجن .. ويكون نبيه .. كان هذا الفرد لا يعرف القراءة والكتابة ولكنه يعمل فى أى سلاح .. ليس هذا الفرد "عبيط" بل هو خبيث .. وعنده ملكة قوية .. طول النهار فى الحقل .. لم يجد الفرصة .. علينا أن نجد له الفرصة .. كان هذا الفرد فى الجيش يحفظ كتاب ضرب النار .. وأن غيره من المتعلمين والمثقفين لا يستطيع ذلك .. هذا هو الفلاح والمواطن المصرى .. الذى لم نكتشفه حتى الآن .. لماذا .. لسبب بسيط هى الدولة .. ما هى الدولة ؟ .. الدولة عبارة عن سلطة أقامتها الفئة المتحاكمة لتحمى مصالحها .. الدولة هى السبب فى أن المواطن " متلبش " الدولة منذ القدم تعمل لصالح فئة قليلة .. وتعامل هؤلاء الناس على أنهم عبيد .. عندما نقول محتاجين لحل جذرى فى هذه العملية .. حقيقى يجب هز الجهاز الحكومى هزا .. ما هو معنى الهز ؟ ليست لوائح

أو قوانين أوعلاوات للموظفين .. الدولة من القدم .. كيف كانت تسير ؟..
فى عهد المماليك .. كانت تخدم من يجمع الضرائب للسلطان .. اذن الدولة
من الخديوى حتى الجندى .. خلقت لتحمى ملكية أصحاب الأملاك وتحمى
ثروات أصحاب الثروات ومصالح أصحاب المصالح .. وتحمى الفئة القليلة
التى ملكت هذا البلد .. عندما نقول نهز هذا الجهاز هزا .. يجب تغيير
المفاهيم كلية .. اليوم البوليس يحمى أصحاب البيوت والأراضى .. "شيل"
البوليس وقل لن أحمى هؤلاء .. سوف تنقض فئة على المنازل .. وسيقوم
الفلاح وأولاده ويستولوا على قطعة أرض بالقوة .. ويقيم العدالة التى يراها ..
ان الدولة من القدم .. تحمى الملاك من الذين لا يملكون .. وتحمى أصحاب
المصانع من العمال .. وتحمى اصحاب الأرض من الفلاحين .. ولازلنا نطبق
مفهوم الدولة الذى ورثناه .. مهما غيرت اللوائح والقوانين .. لا فائدة ..
فمثلا القوانين والمحامين .. الشخص الذى يستطيع أن يقيم محاميا ..
وارتكب جريمة قتل .. ممكنه أن يدافع عنه أحسن المحامين .. وتكون عنده
الفرصة للبراءة .. لكن الشخص الذى لا نقود عنده .. وارتكب جريمة
قتل .. ضاع فى هذا البلد .. لأن الدولة خلقت لتحمى أصحاب
الأموال .

اذا نظرنا للدولة كلها .. ولأجل أن نعيد بناء هذا المجتمع ..
يجب أن نبدأ بالدولة .. لمن تعمل الدولة ؟ هل تعمل على سيادة طبقة
لطبقة ؟ أو لاقامة العدالة والمساواة .. الدولة حتى الآن تعمل لصالح طبقة ..
نحن حتى الآن نعمل بقوانين اسماعيل صدقى وتوفيق نسيم وغيرهما .. هذه
القوانين وضعت لصالح الطبقات التى كانت سائدة .. واذا قلنا نريد هز
جهاز الدولة هزا .. ليس تغيير اللوائح والقوانين .. بل ما هو مفهوم
الدولة ؟ .. يلزم الغاء الماضى .. ونعمل شيئا جديدا ونحقق الهدف
الذى نعمل من أجله .. ويعطى الفرد فرصة كاملة ليكون على قدم
المساواة مع الباقين .. ويعطى الفرصة المعنوية .. لأنه فى القرية .. ويكون له
صوت وكلمة كأى فرد فيها .. وتكون له السلطة الأعلى .. لأنه اذا رأى هذا
الفلاح ضابط النقطة أو عمدة القرية فانه لا يستطيع مقابلته ويغيّر طريقه ..
واذا قلنا اصلاح الجهاز الحكومى .. من يصلحه ؟ الموظفون .. اذا لم
يأخذوا التوجيه الواضح الصريح منا .. فستكون الدولة تخدم الفئة التى
تكلمت عنها .. ويجب أن يكون التغيير جذريا لاقامة مجتمع جديد .. ولكن

اذا عمل على انقاض وتعديل لما هو موجود .. كأننا لم نعمل شيئا ولم نستطع ان نعمل شيئا .

ماذا فعل الرئيس سيكوتورى ؟ .. قال ان الدفاع عن الفرد حق .. لماذا يقيم محاميا وهذا لا يستطيع ؟ جمع المحامين فى غينيا وجعلهم تابعين للدولة ويتقاضون مرتبات من الدولة .. ونحن مسئولون كحكومة عن الدفاع عن هذا البلد .. وليس الغنى الذى يجد الفرصة للدفاع عنه .. ولا يجدها الفقير .

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : سيادة الرئيس ذكر البرجوازية عدة مرات .. وللبرجوازية عدة مفاهيم .. ففى فرنسا يعتبروا صغار التجار .. وتطلق ايضا على صغار الملاك والموظفين الذين يعيشون عيشة محافظة من الناحية الاجتماعية .. والمفهوم الانجليزى لها هو الرجل الصغير المدخر لمبلغ ١٥٠ جنيها .. أى اقصد بأن مفهوم البرجوازية يختلف من بلد لآخر .

السيد الرئيس : لم استخدم كلمة برجوازية فى خطابى .. وتعمدت ألا أضع هذه التعبيرات .. ولكنى كنت أقول الرأسمالية المستغلة والاقطاع الى آخر هذا الكلام . ولم أستخدم التعاريف الأخرى التى تمثل (البروريتاريا) .. العملية لا تحتاج الى ايضاح .. تكلمت عن البرجوازية .. وقلت توجد برجوازية وطنية وأخرى مناهضة .. وهذا التعريف أعتبره دوليا .. ورأيى أن تعاريف البرجوازية تختلف .. من برجوازية كبيرة الى برجوازية صغيرة .. وعلى كل فالعملية لم تكن متوقفة على تعريف .

السيد / كمال الدين رفعت : هناك نقطة بالنسبة للاشتراكية فى السويد والولايات المتحدة أريد ان أوضحها .. فالمفروض أن الاشتراكية هى عدالة توزيع الثروة القومية للبلد .. وفى امريكا عدالة توزيع الدخل

القومى ·· وهناك فرق بين الثورة القومية والدخل القومى ·· فاشتراكية السويد والولايات المتحدة اشتراكية مزيفة وليست حقيقية ·

السيد / احمد على فرج : النقطة الأولى بالنسبة للثورة الاجتماعية هى وضح الحد الفاصل بين الشعب وأعداء الشعب ·· وقد عرفتم سيادتكم الشعب بأنه الجماهير غير المناهضة للثورة أو للاشتراكية ·· وقد كان من الطبيعى بعد هذا التعريف أن نعزل الناس الذين تأثروا بالقوانين الاشتراكية ·· وهذه نقطة تكاد تكون فعلا أساسية واستقر الرأى عليها ·· بعد أن تبلورت هذه النقطة تصور السيد المشير عبدالحكيم عامر أن المجتمع الذى سيبقى سيكون عبارة عن الفلاحين والعمال والمثقفين ·· وقال أن هناك بين المثقفين أناس يجب أن نخشاهم لأنهم ليسوا معنا فى الاشتراكية وهم الذين أشرتم سيادتكم اليهم بأنهم اما عملاء أو تعليمهم رأسمالى ·· ونحن بتطور تعليمنا سنتخلص منهم ·· انما فى الواقع يوجد بين المثقفين أناس طموحين أحيانا يقترن طموحهم بأنانية لا تتفق مع الشعور النبيل للاشتراكية ·· وهذا أخطر شيء ·· نأرجو أن نأخذ " بالنا " من المثقفين الذين هم فى الواقع ليس تعليمهم رأسمالى وليسوا مناهضين للثورة ولا عملاء ولكن لديهم طموح غير مقرون بالمبادئ الانسانية والشعور النبيل للاشتراكية ·· وانما طموحهم مقرون بالأنانية ·

السيد / المشير عبدالحكيم عامر : أنا أضفت الانتهازية ·· وهى وصف لكل من يحاول أن يأخذ أكثر مما يستحق ·· وهذا الوصف ينطبق عليهم ·

السيد الرئيس : لدى تفسير لهذه المسألة ·· الطموح موجود باستمرار ·· وقد يصل الى الأنانية أو لا يصل ·· ولكن الطموح لابد أن نعتبره نوعا من العوامل التى نقابلها فى داخل الشعب وليس مع أعداء الشعب ابدا ·· لأننا اذا اعتبرنا الطموح من العوامل التى نقابلها مع أعداء الشعب نكون قد وقعنا فى خطأ كبير ·· ان الشعب مجموعة من العوامل والخلافات والمتناقضات والمصالح الشخصية والأمانى الفردية والآمال فى المستقبل ·· هذا هو الشعب ·· والطموح لا أستطيع أن أعتبره انتهازية ··

ولكن كيف نعالج الطموح ؟؟ .. هذا هو السؤال .. فاذا نظمنا أنفسنا واذا وسعنا ثقافتنا الاشتراكية وفتحنا أبواب الديموقراطية للشعب على مصاريعها فاننا نستطيع أن نعالج هذا الوضع الذى يقابلنا فى داخل الشعب .. نعالجه بالمناقشات والانتقادات التى يجب الا تؤخذ على انها اهانات شخصية .. عن هذا الطريق نستطيع أن نعالج الطموح ونمنعه من أن يتحول الى انتهازية .. ولهذا فأنا أعتبر أن الطموح عامل موجود فى كل مكان .. حتى فى وزارة التخطيط يوجد طموح .

السيد / احمد على فرج : الطموح الذى أقصده هو الذى يقترن بالأنانية .

السيد الرئيس : بالنسبة لك أنت ايضا هناك من يقول ان احمد فرج طموح وطموحه "كذا" .. وهذه العملية تتدخل فيها العوامل الشخصية .. اننا لا نستطيع ان نحكم على شخص الا اذا كانت هناك أدلة ملموسة وبراهين واضحة .. والا .. فاننا سندخل فى هذه الفئة قطاعا كبيرا من الشعب نحن فى حاجة اليه .. ان هؤلاء الطموحين فى استطاعتنا ان نخلق منهم عناصر مؤمنة .

اما بالنسبة للانتهازية فالأمر يختلف .. لأنها تطلق على الأشخاص الذين يستغلون نفوذهم أو يستغلون مناصبهم أو الذين يعملون للوصول الى مركز قيادى ثم يستخدمونه لتحقيق مكاسب خاصة لأنفسهم أو لفئات أخرى .. والانتهازية من السهل كشفها لأنها تختلف عن الطموح .

السيد / احمد على فرج : الطموح المقترن بالأنانية يكشف بنوع من "الغربلة" خصوصا بين طائفة المثقفين لأنها فى الواقع خطيرة .

السيد الرئيس : فى رأيى انها غير خطيرة .. فنحن المسئولون عن خطورة طائفة المثقفين لأنها تعامل دائما باهمال أو بالأوامر أو تهدر كرامتها الانسانية .. وهى لا تقبل هذه المعاملة باعتبارها فئة مثقفة ..

وأنا أحل هذا بالديموقراطية والمناقشة واعطاء الانسان قيمته والا فانه لن يعطيني أى استجابة .. وهذا هو الموضوع الأساسى .. المثقف شخص ميال للتردد أكثر من غير المثقف .. فكيف تعالج هذا التردد ؟ .. هو شخص ميال الى السلبية .. فكيف تعالج هذه السلبية ؟ .. بأن تعطيه اعتباره .. وليس معنى ذلك اعطائه مناصب أو شيئا من هذا القبيل .. نعطيه اعتباره كانسان .. يجب أن يشعر بأنه عظيم فى هذا المجتمع وكلامه له اعتبار .. وهو بعد ذلك اذا اقتنع ٥٠٪ فانه يكون من أكبر العمد الاساسية .. فهو يشعر بأنه انسان وليس "طوبة" .. وهذه هى مشكلة المثقفين فى كل البلاد .. وأنا لا أستطيع ان أعتبر الطموح عنصرا معاديا .. ولكنى اعتبر الانتهازية عنصرا معاديا .. والمثقف ليس عنصرا معاديا الا اذا كان عداؤه طبقيا لأنه اقطاعى أو برجوازى بطبيعة تكوينه .. أما كمثقف واع يشعر انه فرد فى هذا المجتمع له حقوق وعليه واجبات ويناقش ولكنه غير مستعد لتنفيذ الأوامر ويقول انه ليس "طوبة" .. فأنا اعتبره عنصرا غير معاد .. المثقفون ليسوا مشكلة .. ولكن المشكلة هى كيف نجمعهم ونجندهم .. وهذه مشكلتنا نحن وليست مشكلة المثقفين .. واذا نظرنا الى المثقفين من أول أيام الثورة حتى الآن نجد أن هناك عدد كبير منهم يظل سلبيا الى أن يشعر أن هناك خطر فنجده يتكلم — لا كمعاد — ولكن كحريص .. وكل شخص فيهم تسمعه يتفلسف وهو فى قرارة نفسه حريص على الثورة .. هو يتكلم لأنه يريد أن يناقش .. ولكنه لا يجد أحدا يناقشه .. هو ينتقد .. ولكنه غير معاد .. وهو لا يجد من يجلس معه ويحول هذا النقد الى وضوح .. وأنا لا أعتبر فئة المثقفين معادين أبدا .. وانما المعادين هم الذين يدخلون ضمن طبقة الاقطاعيين أو الذين أضيروا فعلا .. وهذه عملية صعبة وفى حاجة الى مجهود كبير جدا .

السيد / عبد اللطيف البغدادى : لقد وضح من المناقشة أننا لم نستطع أن نجدد تعريفا محددا عن من هم أعداء الاشتراكية .. ومن يجب فصلهم عن باقى المجتمع .. أخشى أن نتوسع فى تعريف هذا المعنى .. وبالتالى أى شخص يعزل عن المجتمع أفقده صفة المواطن .

تعريف المناهضين للاشتراكية .. هل أى شخص يناقش فى الاشتراكية ويريد أن يفهم ؟ هل الرأسمالى وتكوين ثروة ؟ أى شخص يتكلم عن الاشتراكية ولم تحقق اهدافها .. ان الحركة التى نريد ان نعملها فى الشعب والتفاعل الذى نريد أن نعمله عن طريق بناء شخصيته بالحركة والبناء .. أخشى أن يوصف بأنه مناهض للاشتراكية .. أعتقد أن مجتمعنا واضح والأشخاص معروفين ويصح أن نحدد أعداء الاشتراكية بالاسم وليس بالمعنى حتى لا تخرج العملية خارج نطاقها .. واننا نكون قاعدة كبيرة معادية .. أنا متصور رسالة الاسلام فى بدايته .. كان هناك مناهضين للاسلام .. هل حرموا وطردوا ؟ سيدنا عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد .. كانا من أقوى المناهضين للاسلام .. لكنهم عندما اعتنقوا الاسلام واقتنعوا بما جاء به .. كانا من أشد المؤيدين للاسلام .

السيد / المشير عبدالحكيم عامر : ان التوسع فى العزل .. لا أزكيه .. ولكن يجب التوسع فى عزل اناس معينين .. ليس بالشك .. انما الذين حوكموا ومن يئسنا من تقويمهم .

السيد / عبداللطيف البغدادى : لى كلمة اضافية .. واجبنا أن نثقف الشعب ثقافة اشتراكية وننشر الروح الاشتراكية .. لأننا نستطيع ان نقول ان هذا مناهض للاشتراكية ولكنه لم يفهم الاستفادة منها .

السيد الرئيس : هل من هذا .. نثقف احمد عبود ؟

السيد / عبداللطيف البغدادى : لنفرض انه ليس احمد عبود .. ولكن شخص آخر طموح .. يناقش على أساس أن الاشتراكية لم تحقق هدفه .. ولم يفهم فائدتها لأولاده .. اذا اقتنع هذا الشخص فسيكون من أشد المؤمنين بها .

السيد الرئيس : أعتقد عندما نتكلم عن المناهضين للثورة .. سيكون عندنا صورة لهم .

السيد / عبداللطيف البغدادى : أخشى أن تنتشر بين الناس المناهضين للاشتراكية وتستخدم كسلاح .. ولكن بأسماء معروفين .

السيد الرئيس : سوف نصل بالاسم .. من المصلحة أن نفهم ما هو الطموح والانتهازية ؟ لوعرفنا هذا .. فسنخرج بنتيجة طيبة من كلام اليوم .

السيد / موسى عرفه : أرى الا نقول " المناهضين للاشتراكية " لأن الكثيرين من أفراد الشعب لا يفهمون الاشتراكية على حقيقتها .. ومن المستحسن فى المرحلة الأولى أن نسميهم "المناهضين للثورة " .. فهذه مفهومة .. وقد حدد فئاتها السيد المشير عبدالحكيم عامر .

السيد الرئيس : ان كل كلامى كان عن المناهضين للثورة .

السيد / كمال الدين حسين : المناهضون للثورة الاشتراكية .

السيد / موسى عرفه : من هم " المثقفون " .. هل هم خريجى الجامعات أم الأساتذة ؟ .. ان كلمة "المثقفين "تعطى تقييدا ينفر منها حتى المثقفون .. ويخيل لى أن هذه "التسميات" لابد من مراجعتها قبل أن يعتادها الناس .. فان كثيرين من المثقفين يخافون من كلمة "المثقفين " .

السيد الرئيس : هذا أمر واقع .. نكيف نلغيه .. وهناك فرق بين المثقفين والمتعلمين .. وقد تكلمت فى جامعة الاسكندرية وأوضحت هذا الموضوع .. وقلت ان المتعلم يمكن أن يكون استاذا فى علم الفلك مثلا .. ولكنه مع ذلك قد لا يكون مثقفا بالرغم من أنه استاذ .. وهناك مثلا الجزار المدعو "ابونقايه " .. فهو لا يحمل مؤهلات ولكنه مطلع اطلاعا واسعا ويتكلم فى كل شىء .

السيد / موسى عرفه : سيحدث تداخل .. وأرى أن نستعمل تعريفا آخر .

السيد الرئيس : هذا غير ممكن .. اننا لا نستطيع أن نعطى تعريفا ونغيّر العلميات .. وأنا رأيى أن مشكلة المثقفين مشكلة طبقية اكثر من كونهم متعلمين .. وقد قلت هذا الكلام فى جامعة الاسكندرية .. والمعادى منهم معاد لأنه "طبقى" وليس لأنه "متعلم" .. اما اذا كان سلبيا فذلك لأنه "مثقف" ولم يجد المجال الذى يعطيه نوعا من "الستيسفكشن" .. وهؤلاء غير معادين أبدا .. هم يسببون نوعا من "الازعاج" .. ولكن نحن المسئولون عن ذلك لأننا تركناهم .. وهم الذين يجب أن يعطوا القيادة .. والمتعلمون هم الذين لهم القيادة الفكرية لأنهم هم الذين يتكلمون والناس يستمعون لهم .. هذه المجموعة لابد أن نعالج النقائص الموجودة فيها بحيث تكون من أكبر عمد هذه الثورة .. ولكنى لا أستطيع أن اقول انهم "وطنيون" .. وهناك عمال مثقفون أكثر من اساتذة الجامعة .. ولكن هل هم متعلمون ؟ .. لا طبعا .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر : ان التسمية الصحيحة هى كلمة "عمال" لأن كلمة "موظف" و "عامل" .. عملية طبقية المقصود منها الفصل .

السيد الرئيس : هذا موضوع لا يمكن أن نلغيه .. وهو موجود فى كل الدنيا .

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : يوجد اختلاف كبير بين المهنى والمثقف .. لأن لفظ المثقف يطلق على الشخص الذى عنده علم كبير بالعلوم الخاصة بالفلسفة أو غيرها .. ولكن المتعلم أو المهنى شىء آخر .. والمثقفون عادة يهتموا بالمجتمع وتطويره .

السيد / عبدالوهاب البشرى : الثقافة عبارة عن مزيج من المعرفة والخبرة ..

وهى اذا زادت مرحلة المعرفة عن العلم نفسه .. ويصل الى مرحلة العلم .. اذا كانت ناحية الخبرة والتجربة التى مرت عليه .. ونمت عنده احساس سليم ترقى عن الناحية المهنية .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : المتعلم ليس شرطا أن يكون مثقفا ..

الشخص المثقف .. بصرف النظر اذا كان عاملا أو فلاحا أو مهنيا أو ينتمى الى أى فئة .. هو شخص واسع الأفق يتفاعل بتفكيره مع مشاكل المجتمع الذى يعيش فيه .. ثم العملية بعد هذا نسبية .. ممكن يكون مثقف فى القرية ولكن اذا خرج من نطاق القرية ممكن الا اعتبره مثقفا .. مثال .. مدرس فى القرية .. فهم حلول القرية .. يعتبر مثقفا .. وعندما ذهب الى المدينة لم يعرف بأنه مثقف .. لأن نشاط تفكيره كان فى حدود اطار معين .. المثقف واسع الأفق يستطيع أن يتفاعل بتفكيره مع مشاكل المجتمع الذى يعيش فيه .. وقد يستطيع ان يجد حلول هذا المجتمع .

السيد الرئيس : نحن نركز كلامنا على النقطة الأولى .

السيد / محمد النبوى المهندس : يوجد وعى اشتراكى بين جماهير الشعب ..

والسيد الرئيس ذكر انه عندما صدرت القرارات الاشتراكية الأخيرة .. وجدت تجاوب كبير من الشعب اكثر من تجاوب تأميم قناة السويس .. أعداء الشعب معروفين .. ليس من المصلحة التوسع فيهم .. وجميع الناس يعرفونهم .. من هم ؟ .. الذين حوكموا والذين أضيروا .. سيكون هناك مفارقات فى القطاع الشعبى .. الأكثرية سوف تتغلب على هذا الجزء فى التمثيل الشعبى .. يمكن أن يكون التمثيل الشعبى بنسب .. فمثلا تكون نسبة العمال الزراعيين كذا .. هذا فى حالة تمسكنا بتمثيل الطبقات المالكة .. التمثيل النسبى .. أعتقد انه ليس له قيمة بالنسبة للتمثيل الشعبى الذى يدخل فيها العمال والمهنيين .

السيد / عبداللطيف البغدادى : كلمة بخصوص الطموح .. الطموح سوف يذوب فى المجتمع الاشتراكى .

السيد / احمد عبده الشرباصى : أحب أن أسأل .. هل الطموح فضيلة؟

السيد / عبداللطيف البغدادى : الطموح فضيلـــة .

السيد الرئيس : الطموح فضيلة .. وانتهى الكلام عن الطموح .. ولاخلاف فى أنه فضيلة .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : اننى أخشى أن يكون عدم رغبتنا فى التوســع فى اظهار العناصر المناهضة للثورة أن أدخل بعض العناصر أو نتغاضـــى عن ادخال بعض العناصر .. فى رأيى انها ستظل مناهضة للثـــورة .. الا وهى العناصر التى تمتلك مائة فدان .. فسواء ادخلناها ضمـــن العناصر المناهضة أو لم ندخلها .. فستظل مناهضة للثورة .

السيد الرئيس : هل تقصد من حددت ملكيتهم أم لا ؟

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : العناصر التى تملك ١٠٠ فدان والتى لـم تحدد ملكيتها .. ستظل مناهضة للاشتراكية وللثورة .. لأنها خائفـــة على نفسها من المستقبل .. من تحديد الملكية بـ ٥٠ فدان .. ولذلك يعملون للبيع لأولادهم فى حدود ٥٠ فدانا .

السيد الرئيس : انهم بذلك يحلون المشكلة بتفتيت الملكية الى خمســين فدانا .. لكن التوسع فى تعاريف المناهضين للاشتراكية أو اذا توسعنا فـى الشك .. فهذا خطأ .. وكذلك الوضع بالنسبة لحالة الانكماش .

السيد / عبد المحسن ابوالنور : الذين عزلوا .. معروفـــون ..

السيد الرئيس : اذا ذهبت لأى قرية وتسأل عن أعداء الثـــــورة .. سيقولون لك عليهم .. كل واحد يعرفهم .. ونحن ايضا نعرفهم .. ولكـن على أمل أن تكون هناك وحدة وطنية .

السيد / فتحى الشرقاوى : فيما يتعلق بنقطتى من هم أعداء الثـــــورة واصلاح جهاز الحكم .. يخيل لى أن الغاية من تحديد من هم أعـــداء الثورة .. الغاية الواضحة التى يكاد يجمع عليها الجميع هى عملية تأمين للثورة وهى ايضا عملية تأمين لخط سير واتجاهات الاشتراكية .. فهى عملية تأمين مزدوجة .. ومادامت هذه هى الغاية فيلزم اذن فى حدود هذه الغاية أن نحدد من هم أعداء الثورة لأننا لسنا " غاويين " ثورة .. والنظـــام غير " غاوى " أن يجمد بعض الناس .. والثورة قامت على هذه الفكـــرة .. والمقتضى لاعادة النظر دعت اليه تجربة سوريا .. يلزم أن نقف لـنرى .. ابتدأنا نلتقط أنفاسنا لنرى الى أى مدى وصلنا .. ولكن هل من الصالـــح أن نتوسع فى تحديد من هم أعداء الشعب أخذا بالأحوط ؟ .. أم نحدد فى حدود الغاية من العملية .. حدود تأمين الثورتين لكى نضمن الا تشدنا أو تعرقلنا قوة .. ومادامت هذه هى الغاية .. اذن نأخذ بالمبدأ الـــذى قال به السيد / عبد اللطيف بغدادى والسيد / المشير عبد الحكيم عامـــر .. اما اذا أخذنا قطاعات برمتها فاننا سنقع فى خطأ بتوسيع قاعدة العناصـــر المعادية .. ومن الضرورى أن نحدد مراتب العزل .. ويجوز أن يكون تحديـد من هم أعداء الشعب فى المراكز القيادية واسع المدى .. وهذه أمـــور موضوعية ليست لها قواعد جامدة تورطنا وحتى نحدد الخط العريض الـذى يسهل لنا معرفة من هم أعداء الشعب ..

اما بالنسبة لجهاز الحكم .. سيادة الرئيس يقول هل نحن كدولـــة تغيرنا من أيام محمد على .. وأنا أقول فى هذا اننا كدولة تغيرنا جـــــدا منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن .. لاشك أن الدولة تغيرت فى نقطة .. ولم تتغير

فى نقطة أخرى .. تغيرت الدولة وأصبحت فى خدمة الشعب .. ولاشك أن الشعب يشعر بعد خطوات ١٩٦١ أن الدولة أصبحت فى خدمة الشعب .. هذه التشريعات الغاية منها واضحة وهى الشعب .. فالدولة اذن تغيرت .. اما عند التطبيق أو الترجمة أو التفسير .. فهنا نجد الشلل .. لقد أحال التطبيق الهدف الواضح فى أن الدولة فى خدمة الشعب .. احاله الى عبث .. فى تطبيق القوانين الاشتراكية اذا لم يستفد من القانون سوى طبقة المنفذين فان ذلك يخلق طبقة جديدة لم نفكر فى انشائها ولم تكن هدفا .. وهى طبقة مثل التى قمنا نحاربها .. فمشكلتنا مشكلة تطبيق .. ولكن هل المشكلة معقدة ؟ .. انا فى رأيى أنها غير معقدة .. أوكما قال السيد الرئيس الناس "كويسين" ولكن فى التطبيق لم نقم بدورنا كدولة .. الموظف القائم على التطبيق يجب أن نعينه على حماية نفسه بتحديد اختصاص واضح له واشعاره بمسئوليته كاملة .. وهذا له أثر مزدوج يضمن حسن التطبيق وتكوين الفرد .. والفرد هو المهيمن على تطبيق القانون الاشتراكى .. والمشكلة ليست مشكلة فرد كما هى مشكلة تهيئة جو يساعد الفرد على أن يعمل .. وأنا فى رأيى انه يجب أن نعتنى بجهاز المتابعة .. فمشكلتنا مشكلة متابعة تنفيذ .. ثم بعد ذلك يكون الضمان الأول الذى قاله السيد الرئيس .. وهو : الرقابة للشعب .. فى ظل النظام الرأسمالى كانت هناك رقابة . الرقابة للشعب .. مسألة متصلة بنظام الحكم .. والكلام على هزة اعادة تنظيمه .. أعتقد ان التنظيم الشعبى (الاتحاد القومى) .. يبقى على المستويات التى شكلت لأنها حضرت بطريق الانتخاب .. وأن تكون القيادات متفرغة للقيادة ولامانع أن تكون من القمة حتى القاعدة .. ونجنب البلاد ويلات الانتخاب .. ويمكن تنقية الاتحاد القومى ويسير لتأدية رسالته .. اما موضوع مجلس الأمة فلم أعرف الرأى فيه بالتفصيل .. وبهذا نحقق للشعب الرقابة .

السيد الرئيس : بالنسبة للنقطة الأولى .. ليست سوريا السبب ..

ولكن رد الفعل الذى حدث فى سوريا .. نبهنا الى ضرورة حماية الثورة .. وتأمين سلامتها .. ولاشك من معالجة الوضع بعد الثورة

الاجتماعية على أساس سليم .. ولاشك من وجود أناس يتمنون زوال هـــذا العهد .. ولم يرضوا به ولن يرضوا به بأى حال من الأحوال .

النقطة الثانية : الخاصة بالجهاز الحكومى .. أو العمل على قدر أن يبقى فى القيادة دفع ثورى .. يجب أن يكون فى المركزية دفع وتأشـــير وتراقب ولابـد أن تصل للآخر والا انعزلت .

بالنسبة للجهاز الحكومى .. بالنسبة للدولة .. عندما أقول لابد مـن تغيير الدولة .. ليس معناه سن تشريعات .. لسنا نحن الدولـــة .. نحن نمثل الثورة .. ولكن الدولة موجودة اليوم وغدا .. الدولة نشـــأت ووجدت لحماية مصالح بعض الناس .. وهذا موجود للآن .. يجب تغيـير مفهوم الدولة .. الدولة للشعب .. أقول هذا الكلام .. لكن هل ينفـــذ ؟ كيف يعاملك جندى البوليس عندما يراك تركب عربة "كاديلاك" وكيـــف يعامل الشخص الذى يحمل قفص التين .. الدولة خلقت لتحمى صاحـــب العربة "الكاديلاك" وخلقت ضد بائع التين ..

اذا لم نلغى جميع القوانين القديمة ونقيم قوانين جديدة .. وكذلـــك اللوائح .. كأننا نعطى "اسبيرين" ولكن المرض قائم .

النقطة الثالثة : وهى نقطة مجلس الأمة .. نحب أن نسمع رأى كل واحد منا حول هذا الموضوع .. بعد أن نسمع .. من هم أعداء الشعب والمحافظة على القيادات الموجودة .. ولتنظيم الاتحاد القومى .. هل تجرى انتخابات أم لا ؟ .

السيد / عبداللطيف البغدادى : بالنسبة من هم أعداء الشعب .. الثورة

مرت فى مراحل مختلفة .. وتكشفت العناصر المناهضة للثورة .. بدايتها .. أزمة سوريا .. وهم معروفون ويمكن جمعهم .. كانت توجد عناصر مؤمنـــة أشد الايمان بالثورة .. والآن اصبحوا من ألد أعدائها .. محتاجـــين لغربلة .. كما كانت توجد عناصر مناهضة للثورة .. وأصبحت الآن مؤمنة بها ..

اما بخصوص الاتحاد القومى .. كتنظيم شعبى قائم .. الاتحاد القومى قام بعد فشل هيئة التحرير .. واذا وصف بالفشل فسوف يؤثر عليـــه ..

أرى ضرورة الاتحاد القومى .. حتى اعطى صورة للتشكيل القديم بأنه توجد سلطات .. وأنها توجد حقيقة .. ولو لحد ما .. بحيث يحس بها كل مواطن .. حتى اذا اجريت انتخابات جديدة كل واحد يدخل على الصورة الموجودة .. ولو الغى الاتحاد القومى .. كثير من الناس لن تدخل الانتخابات ولم يؤمنوا بالاتحاد القومى .. لكن يجب حثهم على أن الصورة الحالية غير الصورة الماضية .. ويمكن بعد فترة اجراء انتخابات جديدة لتحضر العناصر الأكثر فائدة من العناصر الموجودة .

السيد الرئيس : رغبتى فى ٤ أو ٥ من الاخوة يقدموا لنا أسماء وتعاريف .. لأن كل واحد فى عقله صورة مختلفة عن الآخر .

السيد / على صبرى : أرى أن يمنع أعداء الشعب من القيادات فقط .. واذا وجد عزل .. يكون على درجات .

السيد / كمال الدين حسين : العزل على درجات .

السيد الرئيس : انا أثرت موضوع الدرجات .. ما هو القصد من ذلك ؟ فى تصورى ان المجتمع متحرك .. فهناك أناس لا أمل لهم فى الطمع وآخرون قد يحرموا بعد فترة من كل شىء ، ويحاكموا ، وبعضهم يحرم من جميع أنواع النشاط .. وآخرون يحرمون من النشاط السياسى .. ومن يحرم من النشاط السياسى يمكن بعد ٢ أو ٣ سنوات يزاولوا عملهم السياسى اذا اصبحوا مخلصين .. واحد مثل احمد عبدالغفار .. ارسل خطاب يقول .. لا يوافق على هذا النظام ولم يؤيده ولن يؤيده .. لأنه لن يؤمن بهذا الكلام .. ثم قرية من القرى .. يعمل فيها شخص متعامل مع احمد عبدالغفار .. ويؤمن به .. عندما أجرد احمد عبدالغفار من جميع أسلحته .. وأصبح الصباح ولم يجد السيد .. فسيبحث عن وضعه ..

هذا تصورى فى هذا .. سوف يفكر الشخص الذى كان تابعا له فى نفسه ومصلحته .. وهذا هو الاجراء العملى .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : لم يكن أعداء الثورة بالكثرة بحيث يكون لهم أثر عكسى .. ممكن التحديد بالنسبة لأشخاص معروفين .. كما قال سيادة الرئيس .. يجوز هناك أناس كانوا مرتبطين بهم لمدة .. ثم بعد ذلك يغيّروا نظرتهم اليهم .. فى هذه الفترة يجب أن نغيّر المفهوم من الناحية الطبقية، العملية تثقيفية وعملية توعية .. الجهاز الحكومى .. وطريقة معاملته للشعب .. لها أثر كبير .. فاذا غيّر ممثلو الجهاز الحكومى عقليتهم من الشعب .. فانه ستتغير عقليته بشأن ارتباطه بالجهاز الحكومى .

وأرى أن تعمل فترات لتحديد أعداء الثورة .. وبعد ذلك فترة يعاد النظر مرة أخرى عن أعداء الثورة .. قد يجوز ان تكون الفترة ٢ أو ٣ سنوات .

السيد الرئيس : أعتقد أن هذا الموضوع استوفى بحثه .

السيد / عبدالعزيز السيد : أخشى أن تتعقد العملية أكثر .. بكثرة التعاريف .. العملية من أساسها .. أننا أمام وجه جديد من أوجه الثورة . بصدور القرارات الاشتراكية الأخيرة .. ودفع عجلة الدفع الثورى دفعا ثوريا نحو تأثير الاشتراكية .

ولقد تكلمنا عن الاخطاء .. وأخشى الا يغيب الغرض الأصلى .. وهو ليس مداواة الأخطاء .. حيث استغلت هذه الكلمة ضد الثورة .

السيد الرئيس : لقد وقف خروشوف أول أمس يراجع نفسه .

السيد / عبدالعزيز السيد : صحيح الاخطاء موجودة .. انما الأهم أنها استخدمت ضد القرارات الاشتراكية الأخيرة . ثم عزل أعداء الشعب . بخصوص عزل أعداء الشعب .. لا أريد أن أتهم أحدا لم يظهر العداء ..

وآخذ شخص بجريمة قد لا يرتكبها .. عملية العزل هى عملية كل يوم .. أعداء الشعب معروفين .. وهم الذين مستهم القوانين الاشتراكية .. والذين حاربوا الثورة بطريقة أو بأخرى .. وهم معروفون .. ثم بعد أن تسير العدالة الاشتراكية .. وطبعا تكلمنا فيها .. فى هذه العملية .. اجراءات وقائية ايجابية يجب أن تعمل باستمرار لعملية العزل .. يلزم وجود ملاحظة مستمرة للأشخاص والعمل .. لأنه قد يوجد أشخاص من المحتمل أن ينحرفوا المهم عملية الملاحظة أساس العملية الوقائية .. اذا وجدت هذه الملاحظة فيكون بالتدريج .. كل من ينحرف أو كل من يظهر انه ليس مع هذا الدفع الاشتراكى .. يعزل بأى طريقة ، ولكن من ناحية أخرى يجب أن توجد الملاحظة .. البعض يقول .. ان القيادات الشعبية ليست بالتعيين ولكنها تبرز .. كنت فى روسيا .. وسألتهم على طريقة تعيين شباب المستقبل .. فكان جوابهم .. نلاحظ الشباب والناس فى عملهم .. وعندما يقع نظرنا على شخص .. نشجعه .. لأنه يجب ان يتوفر له صفات القائد .. تكون له القدرة على توجيه الناس .. ومثقف .. ويكون من أى مهنة .. توجد اجراءات لمن يعزل ولمن يتولى القيادة الشعبية .. أو العمل الثورى .. وهذه العملية يتبعها شىء آخر .. وهو عند التشكيل نفسه .. كما قال السيد الرئيس .. نريد هذا التشكيل بحيث لا يكون من شأنه عمل " نكسة " .. اذا روعى فيه أن القوة المحركة من الطبقات العاملة .. دون أن أبعد الآخرين بصفة أصلية .. بهذا نحمى العجلة من أن تحصل النكسة وتنحرف عن طريقها .. ويعنف فقط من انحرفوا .

عملية البتر .. ان تكون قاطعة لمن يثبت انه انحرف عن مبادىء الثورة .. عملية البتر مستمرة والتشجيع والبناء ايضا .. هذه العمليات تجعلنى على حذر وملاحظة ودفع العجلة فى الطريق المطلوب .

السيد الرئيس : نعود الى اللجنة .. وأقول .. الأخ زكريا محيى الدين يحضر هذه العملية فى حصر هذا الموضوع .. ومن يرى تنويره عن من هم أعداء الشعب يتصل به .

ثم من هو الشعب .. الأخ كمال الدين حسين .. يضع تقريرا بالنسبة للتقسيمات .. على ضوء الكلام الذى قيل .

بالنسبة لمجلس الأمة .. نفتح باب المناقشة .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : أعتقد ان الاتحاد القومى وبالتالى مجلس الأمة .. لم يعد يمثل الشعب التمثيل الحقيقى .. وهو الشعب الثورى الذى عمل النظام الاشتراكى .. لأنه عندما شكل الاتحاد القومى .. لم تكن صدرت القرارات الاشتراكية الأخيرة .. الاتحاد القومى يضم جميع العناصر المختلفة وتتفاعل داخل الاتحاد القومى .. وهذا الاتجاه .. نبذناه .. وثبت انه غير سليم .. اذن الذى حدث فى الاتحاد القومى وبالتالى مجلس الأمة .. هو وجود عناصر لا يجب بأى حال أن تتواجد .. وتعمل بالعمل الثورى .. هذه العناصر كانت تأخذ مركز الصدارة فى الاتحاد القومى وهم الغالبية .. ولا يؤمنون بالنظام الاشتراكى .. كذلك مجلس الأمة .. أغلبهم اتخذ الاتجاه الرأسمالى أو الذين لا يؤمنون عن عقيدة بالنظام الاشتراكى .. يجب ابعادهم .. وبذلك نمكن العناصر المفروض فيها أن تتولى مركز الصدارة .. لم يتكلم أحد عن النظام الاشتراكى فى الاتحاد القومى أو مجلس الأمة .. لأن الغالبية لم يؤمنوا بالنظام الاشتراكى .

السيد / محمد النبوى المهندس : هناك ثورتان .. ثورة فى سنة ١٩٥٢ وثورة فى سنة ١٩٦١ .. وفى عام ١٩٥٢ كان هناك برلمان وكانت هناك أحزاب وقد قضت على كل ذلك ثورة ١٩٥٢ .. وثورة ١٩٦١ ثورة اشتراكية اجتماعية .. واعتقد انه من المسلم به قطعا أنها تقضى على القوانين التى صدرت فى ظل نظام تغير .. برلمان ١٩٥٦ يمثل طبقة البورجوازية .. وبرلمان الوحدة لا يمثل الثورة الجديدة حتى لو كانت الوحدة قائمة كان المفروض أن يتغير هذا البرلمان .

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : أعتقد ان مجلس الأمة مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنظيم الشعبى .. ومن المستحسن أن نتكلم فى هذا الموضوع بعد أن

ينتهى السيد نائب الرئيس من دراسته ليوضح لنا ما هى النسبة المستبعدة فى هذا المجتمع .. وعلى ضوء هذه الدراسات قد نغيّر المجلس كلـه .. وهذا المجلس معتمد اعتمادا كبيرا على ما حدث فى انتخابات القاعـدة الشعبيـة .

السيد / حسين الشافعى : لاشك أن الاتحاد القومى يجب أن يبقى كاتحاد قومى .. ولكن لابد أن نعيد تشكيله كلية .. ولاشك أن انتخابات الاتحـاد القومى يجب أن تجرى بعد استبعاد جميع العناصر التى يتفق على أنهـا ليست فقط مناهضة للشعب بقصد الحماية بل بقصد التغيير الكامل بالنسبة للعناصر التى لا يمكن الاعتماد عليها فى التنظيم الشعبى .. وبالنسبـة لمجلس الأمة أصبح تحصيل حاصل التناقض الموجود فيه سواء فى طريقـة تكوينه أو الخطوات الاشتراكية التى صدرت .. فأصبح من الضرورى طالمـا أننا نعيد انتخابات الاتحاد القومى فبالتالى لابد أن يتغير مجلس الأمـة .. وتغيير مجلس الأمة بهذه الطريقة طبيعى انه مرتبط بالكلمة التى قالهـا سيادة الرئيس .. مرتبط بالتغيير الدستورى على أساس أن دستور سنـة ١٩٥٦ يعتبر خطوة الى الوراء ولا يمكن وضعه موضع الاعتبار .. ولاشـك أنه من الاتحاد القومى قد يتكون تنظيم معين مثل جمعية تأسيسيـة أو أى صورة من الصور التى مفروض أن تتناول الدستور بالدراسة بحيـث يقوم فى فترة تحدد كدستور جديد يمثل كل ما تطورنا اليه من عـام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦١ .

السيد الرئيس : المسألة الدستورية سهلة .. نمسك المسائل الواقعيـة .. اما المسائل الدستورية فنسيّرها حسب الواقع .

السيد / فتحى الشرقاوى : هذا لاشك فيه .. فاذا لم يأت التشريع "لابسا" لواقع قائم فانه لا يكون تشريعا .. وأنا اعتقد وأرجو والح أن نحدد فـترة سنة مثلا حتى لا يكون هناك فراغ رقابة شعبية .. وأنا أعتقد انها الوسيلة

الوحيدة لتنظيم الجهاز الحكومى .. فالهيئة البرلمانية بعد تنقية الصف من الشوائب تكون هى أهم شئ .. وفى جميع البلاد هى التى "توضب" وتدرس الموضوعات وتضمن عدم وجود تفاهات .

السيد الرئيس : اننى لا أفهم ما تقصده بتنقية الصف .

السيد / فتحى الشرقاوى : بعد أن يظهر من هم أعداء الشعب .. ننقيه على ضوء الضوابط التى نضعها لتحديد من هم أعداء الشعب .

السيد الرئيس : ان هذا شئ آخر .. بقاء مجلس الأمة أو عدم بقائه هو موضوعنا .

السيد / فتحى الشرقاوى : اذا لم يؤخذ بهذا الرأى .. فان الجمعية التأسيسية تحدد لها مهمتها لاعداد الدستور .. وبذلك نكون حريصين على ديموقراطيتنا .. واننا لا نطيق الرجوع الا بفعل يخرج عن ارادتنا ..

السيد الرئيس : أريد أن أوضح نقطة .. هى نقطة الديموقراطية .. لابد أن يكون مفهومنا واضحا بالنسبة للديموقراطية وبالنسبة لمجتمعنا .. ليس الغرض من المجلس هو اعطاء صورة ديموقراطية .. والا نكون قد أخطأنا خطأ كبيرا .. فالعملية ليست "منظرا" أو "شكلا" أو ما سيقال عنا .. انهم سيقولون عنا "ديكتاتورية" حتى ولو شكلنا مجلسا من ٥٠٠ أو ٦٠٠ عضو .. ولكن يجب الا يؤثر هذا فينا بأى حال من الأحوال .. وقد قلت بالأمس انى اعتبر الحل الوحيد هو الديموقراطية والا نكون جهازا تعسفيا يخدع الشعب .. وهذا يخالف المفروض .. فالمفروض اننا جهاز يعمل لصالح الشعب على أساس تعريفنا لكلمة من هو الشعب .. فالديموقراطية بمفهومها الغربى .. لا يمكن أن تحقق

أهدافنا .. فاذا سرنا فى الديموقراطية بهذا المفهوم الغربى فان معنى ذلك اعطاء الفرصة لأصحاب النفوذ وأصحاب السلطان واصحاب الأموال .. اعطائهم الفرصة ليكونوا هم سلطة التشريع وسلطة الرقابة .. اذن يجب أن نمارس الديموقراطية بمفهومنا نحن .. المفهوم الاشتراكى .. فديموقراطيتنا هى ديموقراطية الشعب .. وليست الديموقراطية التى تستخدمها الاقلية لتمنع التطور الاشتراكى .

فالعملية اذن ليست فى اننا نعمل عملا يظهر منه أننا ديموقراطيون .. وليست العملية ايضا عملية "تنقية" .. ولا استطيع أن أعيّن مجلسا آخر ولا أن أعزل بعض اعضائه وأترك الباقين .. والا أكون قد "مرمطت" حتى فكرة الديموقراطية .. وأعتقد أن تعطيل المجلس أفضل من عزل بعض اعضائه والابقاء على الآخرين حتى لا أدخل فى طريق شائك .. وسيقال انى انتهزت احداث سوريا وأخرجت أناسا يعارضون .. وأنا فى الحقيقة متصور انهم موافقون على القوانين الاشتراكية من أجل بقائهم سنة أو اثنتين أو ثلاثة .. وهم يقولون : "هاتوا القوانين الاشتراكية ونحن نوافق عليها" .. وقد قال لى هذا الكلام الأخ أنور السادات .. فقلت له : "ابحث هذا الموضوع .. وأنا أعلم انهم سيوافقون" .

فهل هذا هو ما نفكر فيه كبناء ؟ .. ان لدينا الفرصة لنبدأ من نقطة ابتداء جديدة .. وفى رأيى أنه لابد أن نبدأ فى كل النواحى على أساس جديد .. وأنا لا يهمنى الشكل .. وانما يهمنى الجوهر والتطبيق والعمل .. وفى رأيى ايضا أننا اذا لم ننجح فى هذا العمل اليوم فلن نجد فرصة أخرى .. الا اذا قامت ثورة فى مصر ولم تنجح حتى تكون هى الدافع .. والدلائل تدل على انه لن تقوم ثورة فى مصر .

فلابد أن نأخذ الموضوع من اساسه .. لأن تفكيرنا قد تغير فى الفترة الماضية .. ونظرتنا للأمور تغيرت .. فنحن نراجع أنفسنا ..

فاذا كنا نعيد البناء .. فلابد أن نعيده على أساس جديد كامل .. ولكنى لا أستطيع أن أقول فقط من أجل الديموقراطية أو كلمة

"الديموقراطية" أو المجلس باعتباره جهاز رقابة .. انه اذا كان الأمر كذلك فاننا نكون قد اندفعنا فى عملية "تعويق" التنظيم .. الا اذا كان التنظيم الموجود تنظيما حسنا ولاداعى لهزه ومجلس الأمة بالتالى .

هذه هى النقطة التى يجب أن نضعها فى اعتبارنا .. لأن المشكلة ليست فى الشكل .. فالشكل لا تأثير له .. هذه هى النقطة الأساسية .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر : يوجد بعض الأعضاء من أعضاء مجلس الأمة .. يدخلون فى زمرة أعداء الثورة .. وعزل ٢ أو ٣ من مجلس الأمة .. ليس عملية واقعية .. النقطة الثانية .. لم يكن مجلسا بالتعيين .. نقطة ضعف .. النقطة الثالثة .. نحن مقدمين على تنظيم شعبى يشمل فئات جديدة كانت لا تستطيع أن تدخل الانتخابات .. مثل قطاع المثقفين حيث من الصعب نجاحه فى تكوين المجلس الجديد الذى نريده .

النقطة الأخيرة : صحيح محتاجين للعمل ونسير بسرعة .. وبعد تحديد أعداء الشعب نسير فى عملية الانتخابات بالشكل العام الذى يرس عليه الأمر .. العملية متكاملة من ناحية ربط الاتحاد القومى والتنظيم الحالى وتنقية التنظيم الحالى .. وأعتقد ان أثر الانتخابات سيكون أقل أثرا من أن يقال عزل فلان .. عملية ليس فيها التفاعل الديموقراطى .. تعيين القيادات ليس سليما .. عندما تبرز قيادات سليمة حتى لو كانت ٤٠ أو ٦٠٪ أفضل من التعيين .. ثم الانتخاب بعد استبعاد هذه العناصر أفضل .

السيد الرئيس : لى تعليق .. المفهوم الجديد للاتحاد القومى اليوم غير مفهومه من سنة .. قد يمثل الاتحاد القومى بعد عام حزبا .. هو حزب المؤمنين بالاشتراكية أو حزب من عملت الاشتراكية من أجلهم لأننا بدأنا نعزل .. مفهوم اليوم غير هذا .. وتكلمت فيه بوضوح وبدأت حديث الوحدة الوطنية .. مفهومى تغير عن الكلام الذى قلته منذ عام .. قلت عن الاتحاد القومى لا يمكن ان يكون حزبا .. نجمع الطبقات داخل الاتحاد القومى

لتحل المتناقضات بالطرق السلمية .. فى الاتحاد القومى حيث لا مجال لصراع الطبقات وانما تحل مشاكله بالطرق السلمية .. ولكن يوجد مجال لحل المتناقضات بين الشعب .. بين الفلاحين .. بين العمال .. بين المثقفين .

مفهوم الاتحاد القومى الآن يختلف عن مفهومى له فى السنة الماضية لأنى كنت أقول بأن كل مواطن عضو فى الاتحاد القومى .. الاتحاد القومى فى مفهومه الجديد هو حزب اشتراكى .. بمعنى انه لم يعد لجميع الطبقات .. بل للفئات التى تحدد على انها هى الشعب .. وهذا تغيير جذرى بالنسبة لفكرة الاتحاد القومى .

السيد / كمال الدين حسين : بعد ثورة يوليو ١٩٦١ .. بدأنا بداية جديدة .. بالنسبة لتنقية مجلس الأمة .. موضوع مهين .. لكنى أقول بأن استمرار مجلس الأمة والاتحاد القومى خطأ .. لأنهم اذا أيدوا القرارات الاشتراكية يعتبروا " طراطير " .. من هذه الناحية معنويات البرلمان معقدة .. لو عارض القرارات الاشتراكية .. سيكون الوضع خطأ وكذلك اذا وافق عليها .. اليوم الاتحاد القومى غير قائم .. لابد أن يكون من أول وجديد .

السيد الرئيس : هناك لجنة من الاتحاد القومى ومجلس الأمة .. اجتمعت قبل صدور القرارات الاشتراكية بيوم .. واقترح أحد أعضاء هذه اللجنة أن تدخل الحكومة فى جميع الصناعات بنسبة ٣٥ ٪ من رأس المال .. فعارضوا بالاجماع .

هناك قوم يتساءلون : " لماذا لم تعرض هذه القرارات الاشتراكية على البرلمان ؟ " .. اننى أعتبر أن هذه القرارات ثورة .. ولم يحدث ابدا فى أى بلد أن قام برلمان بثورة .. ولكن الثورة دائما هى التى تقيم البرلمان .. لأن البرلمان يمثل الوضع الاجتماعى القائم .. والثورة تقيم وضعا اجتماعيا مضادا للوضع الاجتماعى القائم .. ولكن اذا كان هناك برلمان قائم فعلا على أساس ثورة اجتماعية ويمثل الطبقة التى نعمل من أجلها فهو يستطيع اذن أن

يقدم .ويضع القوانين .. وكلنا يعلم ان مجلس الأمة الحالى كان سيوافق قطعا على القوانين الاشتراكية الأخيرة.. وانا اتصور اننا اذا كنا سنعمل اساسا من أجل العمال والفلاحين وباقى الفئات التى تكلمت عنها بالأمس.. فلابد أن يكون البرلمان هو برلمان العمال والفلاحين وليس برلمانيا للبرجوازية .. وهذا البرلمان الحالى هو برلمان برجوازى فعلا وحتى العمال الموجودين فيه هم من العمال "الاروستقراطيين" الذين انفصلوا عن القاعدة واحتفظوا بالعنوان أو لقب "العامل" .

فبعد الثورة الاجتماعية يجب أن نبتدئ على أساس مفهومنا اليوم .. وليس على أساس مفهومنا منذ عام مضى ..

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : ان الذى يستفيد من القرارات الاشتراكية ٩٥٪ من مجموع الشعب أو أكثر .. والذين يعزلوا عدد قليل جدا .. فأى تنظيم شعبى .. لماذا يسمى حزبا .

السيد الرئيس : لم أقصد تسميته حزبا .. ولكنى قلت تصورى اليوم غير تصورى له منذ عام حيث كان جميع المواطنون اعضاء فى الاتحاد القومى .. تفكيرى الآن هو يمثل فعلا أقرب الى حزب .. لأنه يوجد قسمين .. اذا وجد قسمان يكون حزبا .

السيد / كمال الدين حسين : ممكن القول أن ٩٥٪ هم الشعب .

السيد الرئيس : انا أقول الشعب كله .. ولكن ليس الشعب .. الاقطاع أو الانتهازية .. منذ عام كان الشعب هو الاقطاعى والرأسمالى .. اليوم أقول ان مفهوم الاتحاد القومى شىء آخر .. غير مفهوم السنة الماضية .. ولكن لم اقل انه حزب الاتحاد القومى .. انما هو فعلا حزب لهؤلاء المجموعات ومحرم على الآخرين لأنه سيعمل على تصفيتهم .

السيد / كمال الدين رفعت : اننى متصور الموضوع من ناحيتين ·· ناحية مرتبطة بالتنظيم العام أو بالتطور الجديد الذى نسير فيه ·· وناحية خاصة بالمجلس الحالى نفسه ·

السيد الرئيس : نحن نتكلم عن الوضع الحالى ·

السيد / كمال الدين محمود رفعت : من الضرورى أن يوجد مجلس الأمة ·· ومفروض أن مجلس الأمة يمثل الشعب ·· على حسب مفهومنا للشعب ·· الآن نخشى ·· هل مجلس الأمة الحالى ينطبق عليه هذا التعبير أو هذا المفهوم ·· فى تقديرى يجوز ينطبق ·· ولكن فى الغالب لا ينطبق ·

السيد الرئيس : ينطبق على أناس وأناس لا ·

السيد / كمال الدين محمود رفعت : قد يستدعى ذلك عمل انتخابات جديدة ·· اذا اجريت انتخابات جديدة بالنظام الذى كان قائما ·· فسوف نرجع بنفس الصورة ·

السيد الرئيس : قد نجرى انتخابات للعمال ·

السيد / كمال الدين محمود رفعت : قد يستدعى عمل تغيير فى قانون الانتخابات ·· ناحية أخرى نجد أن مجلس الأمة بوضعه مرتبط بالاتحاد القومى ·· وطريقة تكوينه ·· وقد يكون هذا لاحق لتشكيل الاتحاد القومى ·· اذا اعتبرنا أن الاتحاد القومى عبارة عن حزب اشتراكى ثورى ·· يجب أن يكون تشكيل مجلس الأمة لاحق لعملية تشكيل الاتحاد القومى ·· نجد ارتباط آخر ·· بنظام الادارة المحلية ·· الآن ما هو واجب المجالس المحلية فى المحافظات وما هو واجب مجلس الأمة الموجود حاليا ·· يحصل

فيه نوع من التشابك في الاختصاصات أو في مفهوم الناس الموجودين فانهم غير فاهمين واجبهم .. بالنسبة للمجلس الحالي ، هل هو من الناحية الدستورية قائم أم لا .

السيد الرئيس : من الممكن ان يعطوك القانونيين فتوى بقيامه وأخرى بعدم دستورية قيامه .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : نحدد موقفنا من مجلس الأمة .. هل يحل أم لا ؟ اذا حل .. كيف تجرى الانتخابات . في تفكيري .. يجب أن يكون مجلس الأمة لاحق لتشكيل الاتحاد القومي .

السيد الرئيس : اذا كنا سنشكل الاتحاد القومي داخل مجلس الأمة فلابد ان يقوم .. لأنه لا يريد ان واحد يطلع في الانتخابات .. العملية يمكن لسنا ها عام ١٩٥٧ .. عند ما شكل الاتحاد القومي بعد مجلس الأمة .. كل واحد لا يريد ان يظهر الآخر .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : الى أن يعاد تشكيل الاتحاد القومي .. هل يعطل ؟ أو يجتمع .

السيد / محمد على حافظ : لقد ذكر السيد الرئيس .. بأن ثورة ١٩٥٢ كانت ثورة سياسية .. وثورة عام ١٩٦١ .. ثورة اجتماعية .. تعتبر هذه الفترة انتقاص لما حققته الثورة من مكاسب كثيرة جدا .

السيد الرئيس : قد تختلف في الناحية الاجتماعية .

السيد / محمد على حافظ : على هذا تعتبر ثورة ١٩٦١ دفعا لما قامت به ثورة ١٩٥٢ .

السيد الرئيس : اذا لم تكن ثورة ١٩٥٢ لما وجدت ثورة ١٩٦١ .

السيد / محمد على حافظ : تعتبر ثورة ١٩٦١ دفعا ثوريا .. الناحيـــة الأخرى .. الاتحاد القومى .. يعتبر الاتحاد القومى تعبير بسيط سهـــل تقبلته الأمة كلها .. وبقاء هذا التعبير مهما جدا .. ثم الفلسفة القائـم عليها الاتحاد القومى .. وهى فلسفة الاشتراكية الديموقراطية التعاونية البناءة .. لا نريد ان يقال عنها أنها أصبحت فاشلة .. وانما يجوز .. فشل التنظـيم وطريقة التكوين .

أرى الابقاء على فلسفة الاتحاد القومى وأهدافه وانما تتغير طريقـــة تشكيله وتكوينه .

السيد الرئيس : اننى متفق معك .. ومن اهدافه اقامة مجتمع اشتراكـــى ديموقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاقتصاد والاجتماعـــى .. هذه الاهداف موجودة فى دستور الاتحاد القومى ونطبقها حاليا .. ولاخـلاف على فلسفته وأهدافه .

السيد / محمد على حافظ : كنت معتقدا بأن هذه المبادئ ستتغير .

السيد الرئيس : النقطة الخاصة بالثورة السياسية والاجتماعية .. فعلا الثورة السياسية كانت عام ١٩٥٢ .. وسرنا على جمع جميع المواطنين فى ثورة ٥٢ ١٩ .. وكان من نتيجة هذا .. حدوث "شرخ" ظاهر .. الثورة الاجتماعية قسمـــت المجتمع بطريقة لا يمكن اصلاحها ابدا .. تأثر المجتمع بثورة ١٩٥٢ ولكنـــه لم ينقسم الانقسام الذى حدث بالقرارات الاشتراكية الأخيرة .. وفعلا يوجـــد مناهضين للثورة لم يكن يشعرون بأن مصالحهم تصفى اليوم .

السيد / محمد على حافظ : ان خروج فئة قليلة من المجتمع لا يعد انقساما .

السيد الرئيس : هذه الفئة القليلة .. كانت المسيطرة والمتحكمة وكانت تمارس السياسة .. وكانت تعتبر البلد بلدها .. وتجرى الانتخابات .. وهذه الفئة القليلة عندها الكثير من الأسلحة .. واستطاعت بهذه الأسلحة ان تسيطر وتتوارث السيطرة والنفوذ .. اما الفئة الكثيرة .. فأسلحتها تنحصر فى النضال اذا دفعناهم الى النضال .. احمد عبود .. وفؤاد سراج الدين .. والياس اندراوس .. كيف كانت قوتهم ؟ كانت تغير الوزارة كل ٢ أو ٣ شهر .

السيد / كمال الدين حسين : أعتبر أن هذا بمثابة "الزائدة الدودية" فى هذا المجتمع .

السيد الرئيس : لماذا تدارى فى كلامك .

السيد / كمال الدين حسين : ليس مداراة .. الاتحاد القومى يمثل الشعب .. وهو الشعب .. والباقى ليس من الشعب .. ويعزل .

السيد الرئيس : عزله ليس عملا سهلا .. هو يمثل قوة .. ومارس هذه القوة .. والقوة المضادة ليست قوة سهلة .

السيد / كمال الدين حسين : قد نكون مخطئين عندما أعتبرنا هؤلاء من الشعب .

السيد الرئيس : هذا هو المجتمع .. أناس كانت تحكم وتسيطر وتملك أموال البلد كلها .. عزل هؤلاء أحدث "شرخ" كبير جدا .. بعض الناس يقولون .. ماذا سيعملون لنا سنة ٢٠٦٠ .

السيد / مصطفى خليل : مجلس الأمة الذى أقيم فى ظل نظام قديم لا يصلح .

السيد عبدالمنعم القيسونى : هل مجلس الأمة يمثل الطبقات التى عزلت ؟

السيد الرئيس : مجلس الأمة لن يمثل العامل والفلاح .. بل يمثل ملاك العقارات .. لجنة التجارة تجد أغلبها تجار .. لجنة الصناعة تجدهم من أصحاب المصانع .. لجنة التموين تجدهم من أصحاب الأعمال .. لكن هل المجتمع الذى نتكلم عنه هو مجلس الأمة ؟ .. لا .. لأنه يوجد فيه الانتهازى "والتافه" والصالح . لما نقول هذا مجتمعا .. يكون مجلس الأمة انعكاس لمجتمعنا .. وأقوى انعكاس لمجلس الأمة هو أن تمثل فيه قوة الشعب العاملة .

السيد / حسين الشافعى : ان هذه الثورة قد تقتضى اعادة النظر فى التنظيمات النقابية من أساسها بحيث يكون التنظيم النقابى كاملا .. وكذلك بالنسبة لتمثيل الفلاحين واعادة النظر فى التكوينات التعاونية والنقابية .

السيد الرئيس : لقد أخطأنا بتعطيلنا عملية نقابات الفلاحين .. وبالنسبة للنقابات الحالية فانها تجمع الاجراء وأصحاب الأعمال فى نقابة واحدة .. مثلا نقابة الاطباء تجمع صاحب المستشفى والطبيب الذى يعمل عنده .. ثم اننا نقسمها رأسيا الى نقابات عمال ونقابات مهنية .. لماذا ؟ .. اننا بذلك نقسم المجتمع .. ان الطبيب الذى يعمل فى مستشفى يأخذ اجرا كأى عامل آخر فى المستشفى .. كلاهما عامل .. وأنا فى رأيى أن النفوذ الاستعمارى هو الذى قسم المجتمع بهذا الشكل .. وأنا اعتبر أن نقابة الأطباء حزب .. ونقابة المهندسين حزب .. ونقابة المحامين حزب .. ولكن اذا اعتبرنا الشعب كله طبقة عاملة .. وكل فئة تندمج فى نقابة فان ذلك أفضل وقد نصدر به قانونا بعد عامين مثلا .. لقد كنا نجد فى المصنع الواحد نقابة للموظفين ونقابة أخرى للعمال .. وكان المقصود

من ذلك ايجاد نوع من الطائفية ليحصل صراع بين المجموعة الواحدة .. فمن المفروض أن تكون للمصنع نقابة واحدة تضم العمال والمهندسين .

السيد / حسين الشافعي : ولكن المهندسين يفضلون أن ينضموا الى نقابة المهندسين .

السيد الرئيس : اذن نكلف السيد / حسين الشافعي ببحث موضوع اعادة النظر في الوضع النقابي على أساس اشتراكي .

السيد / محمد النبوي المهندس : يجب أن تكون التعديلات في القوانين النقابية .

السيد الرئيس : لقد تكلمت عن الطبقات من ناحية الطبقية التي تخلق نوعا من الانفصال في المجتمع .. فهل هذا سليم ؟ .. هذه هي النقطة التي تحتاج الى بحث .. وأنا قلت أننا جميعا عمال من رئيس الجمهورية الى العامل الذي يعمل في الحقل .. ولكنا نجد هذا له نقابة .. وذاك له نقابة .. فمثلا اذا نظرنا الى نقابة الأطباء التي تضم صاحب المستشفى والطبيب الذي يعمل عنده نجد أن مصلحة كل منهما تتناقض كلية مع مصلحة الآخر .. وفي النقابة الواحدة يستطيع الرجل الذي له امكانيات ـ كصاحب المستشفى في مثلنا الذي ذكرناه ـ أن يكون له اتباع يناصرونه لتحقيق مصلحته داخل النقابة ..

السيد / حسين الشافعي : هناك فئات لم تقبل أن تشكل نقابة عمالية .. مثل الصحفيين وقد تبعهم في ذلك الممثلون .. والعملية تزداد باستمرار وتصدر بها قوانين خاصة .. والمفروض أن القانون يشمل الجميع .

السيد / عبدالمنعم القيسوني : النقابات المهنية .. جميعها تحتكر مهنة معينة .. وليست متمشية مع الاهداف الاشتراكية .. كما رأينا في اسوان .. عزل مجلس ادارة نقابة الأطباء البشريين بأسوان لأنه قبل معالجة المرضى بقرشين صاغ .

السيد / محمد النبوى المهندس : أسباب العزل غير هـــذا .

السيد الرئيس : هذا الموضوع أكبر من هذا .. وشائك .. الموضوع يمس جميع المجتمع .

الأخ عبداللطيف البغدادى يجهز لنا اقتراحاته بالنسبة "للمسكات" الخاصة بتخفيض تكاليف المعيشة .

السيد / فتحى الشرقاوى : بالنسبة لايجارات الأراضى الزراعية .. اذا كـان مقدرا ان تكون موضع علاج عاجل ....

السيد الرئيس : لا أظن أنها داخلة فى عملية "المسكات" .. بل هـــى عملية جراحيـــة .

السيد / فتحى الشرقاوى : هناك فئة مظلومة وهى فئة من يملكون خمسة أفدنـة أو أقل .. وفى اعتقادى أنها الفئة الوحيدة التى نفذ عليها قانون تحديـد الايجارات .

السيد الرئيس : هل يوجد أحد ممن يملكون خمسة أفدنة لا يزرعها ؟

السيد / فتحى الشرقاوى : هناك كثيرون جدا .. وباحصائية بسيطة نستطيع ان نتبين هذا .. ويدخل فى هذه الفئة الأرامل اللاتى يربين أولادهـــن .. وهن يؤدين خدمة كبيرة للمجتمع .

السيد الرئيس : ما هو المطلوب لهـــم ؟

السيد / فتحى الشرقاوى : الاستثناء من القانون خصوصا وأننا سنمد عقود الايجار.

السيد الرئيس : سنتكلم عن القطاع الزراعى فى جلسة أخرى وسنقسم الموضـــوع ونستعرض كل العمليات لنرى ما اذا كنا نخفض الايجار أو نستثنيهم .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر : أرى أن نفكر فى الجهاز السياسى ككـــل .. كيف سيكون شكل الاتحاد القومى ومجلس الأمة ؟ وهذا لا يؤثر فى تفكيرنا ككل .

السيد الرئيس : الموضوع لم يستكمل بعد .. يوم الأربعاء القادم ننتهى مـن بحث الوضع الاجتماعى والتنظيمى .. بحيث نخرج بنتائج عن المناقشات .

— ثم يلى ذلك تحديد المسئوليات فى موضوعات .. وسوف نخرج من هذه المناقشة بنتائج ايضا .. وهذه الموضوعات :

اعادة البناء السياسى كله .. وسنخرج بنتائج بالنسبة "للأسبيريـن" للنواحى المختلفة .. وسننظر فى هذا الاجتماع أيضا الاقتراحـــات المقدمة من السيد / زكريا محيى الدين والسيد / كمال الدين حسين .. بالنسبة للنواحى المكلفين بها .

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الثانية عشرة والنصف صباحا .